السياسات العامة وحقوق الطفل المصري

د. مـــريم وحيـــد *

مستخلص

الطفولة هي المرحلة الأساسية لتشكل شخصية الإنسان، فهي المرحلة الأولى من حياة الإنسان وتُسهم بشكل أساسي في تطوره ونموه البدني والعقلي والاجتماعي والوجداني . ولذا اهتم العديد من المفكرين والفلاسفة عبر العصور المختلفة بالاعتناء بالطفل من حيث إعطائه العديد من الحقوق في كل المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، وقد عنيت الدول المختلفة في دساتيرها وقوانينها بالتأكيد على أهمية ترسيخ وتعزيز حقوق الطفل .

تتمحور الدراسة حول حقوق الطفل في مصر في شتى المجالات أي الحقوق السياسية والمدنية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية. والجهد المصري في هذا الصدد يتوافق مع الجهد العالمي لتعزيز حقوق الطفل. فمصر موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ التي تضمن للطفل حقوقه كالحق في اللغة والثقافة والعقيدة والجنسية، وأيضاً الحق في الفكر، الضمير، التراث الثقافي، وكذلك الحق في اللعب.

إن الأطفال يشكلون جزء كبير من المجتمع المصري. فمصر من أعلى الدول في العالم من حيث نسبة الشباب والأطفال. ولذا ففي غاية الأهمية التركيز على الأطفال الذين هم حاضر الدولة المصرية ومستقبلها.

تركز الدراسة على التشريعات في القانون المصري التي تهتم بحقوق الأطفال من خلال دراسة القوانين والتشريعات الخاصة بحقوق الطفل. مع ربطها بالسياسات العامة التي تسعى لتعزيز حقوق الطفل على أرض الواقع. مع دراسة التشريعات الجديدة التي تعزز من حقوق الأطفال في الألفية الجديدة وأبرز التحديات التي تواجه الطفل المصري في المرحلة الراهنة.

وتقدم الدراسة تحليلاً وتقييماً للسياسات العامة الجديدة لحقوق الطفل في مصر بالتركيز على التنشئة السياسية للأطفال مع طرح توصيات لتحقيق المصلحة الفضلى للطفل مع الإشارة إلى عدد من التجارب في دول آخرى لتعزيز حقوق الأطفال.

كلمات مفتاحية: حقوق الطفل– التنشئة السياسية للأطفال– المصلحة الفضلى للطفل– مصر.

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

- Email: mariamwaheed@feps.edu.eg

Abstract:

The study delves into the study of children's rights in Egypt. It pinpoints the importance of guaranteeing children's political, social, economic and cultural rights worldwide. Egypt is a signatory of the United Nations Convention on the Rights of the Child 1989 which guarantees children's rights as the right to use their own language, culture, nationality and religion. In addition to freedom of thought, conscience, right to cultural heritage, right to play.

Moreover, the study sheds light on the legislation in Egypt's domestic law that highlights how civic education and cultural rights are incorporated in the Egyptian law and in practice throughout public policies. In addition to that, the study showcases the degree of sufficiency of the legal provisions in Egypt regarding Children's rights in the new millennium.

Egypt is the largest Arab country in terms of the number of children. The study presents an analysis and evaluation of the current public policies in Egypt enhancing cultural rights and presents recommendations.

It highlights the experiences of other countries to enhance children's rights with a focus on political socialization of children.

Key Words: Children' Rights - Political Socialization of children – Best Interest for the Child - Egypt.

المشكلة البحثية :

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية دراسة حقوق الطفل في مصر في الألفية الجديدة في إطار عدم انفصالها عن حركة حقوق الإنسان عالمياً. وتُعنى الدراسة بالنظر إلى خصوصية التحديات التي تواجه الأطفال في مصر. فهل لابد من تشريعات جديدة تأتي اتساقاً مع التحديات الجديدة التي تواجهنا الآن ؟ وقعت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وصدقت عليها في *6 يوليو سنة ١٩٩٠* بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٩٠. وظهرت العديد من التشريعات التي تتوافق مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وإن أبدت مصر بعض التحفظات البسيطة على الاتفاقية مثل التحفظ على الحق في التبني كما هو في الغرب.

تُرى ما هي أبرز القضايا الأولى بالأهمية فيما يتعلق بالطفل المصري في المرحلة الراهنة. إن الاصل في مسألة حقوق الانسان أنها مسألة وطنية داخلية وبالرغم من التعاون الدولي لتعزيز حقوق الانسان منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية وتحديداً منذ إقرار الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العاشر من ديسمبر من عام ١٩٤٨، إلا أنه ينبغي النظر في التشريعات الوطنية والسياسات العامة المصرية لتعزيز حقوق الطفل

المصري بالنظر إلى الخصوصية المصرية وبالاستفادة من التجارب الناجحة السابقة في مصر والعالم العربي والعالم الغربي. وذلك نظراً لأنه منذ اللحظات الأولى للحضارة الإنسانية اهتمت مصر القديمة بحقوق الطفل وكان للطفل في مصر القديمة مكانة كبيرة.

فمن خلال هذه الدراسة نسلط الضوء على التجارب الناجحة في تعزيز حقوق الطفل كما تنظر الدراسة فيما يمكن أن يتم التركيز عليه في السياسات العامة لتعزيز حقوق الطفل المصري.

الأسئلة البحثية :

- ما هي أهم أبرز القوانين المتعلقة بحقوق الطفل في القانون المصري لحقوق الطفل واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ؟
- ما هي السياسات الجديدة المطبقة من أجل تدعيم وتعزيز حقوق الطفل ؟
- ما هي وسائل تعزيز حقوق الطفل المصري ؟
- كيف يمكن تعريف المصلحة الفضلى للطفل ؟ وكيف يمكن تحقيقها ؟
- ما هي أبرز الهيئات والمؤسسات المعنية بالحقوق الثقافية للأطفال في مصر، وكيف يمكن تفعيل دورها بصورة أكبر؟
- ما هي التشريعات الحديثة في مصر فيما يتعلق بحقوق الطفل في ضوء التحديات الجديدة ؟
- ما هي المدارس المختلفة للتنشئة السياسية للأطفال ؟
- إلى أي مدى التزمت مصر بحقوق الطفل كما جاءت في الاتفاقيات الدولية، وكيف يمكن الاستجابة للمخاطر والتحديات الحديثة مثل المخاطر التي فرضها التطور التكنولوجي ؟

أهمية الدراسة :

في مصر لدينا كتابات قانونية رصينة فيما يتعلق بحقوق الطفل. لكن من الهام بين الحين والآخر أن نعيد النظر في التشريعات الخاصة بحقوق الطفل. لدينا فيما يتعلق باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل ١٩٨٩ وما بعدها على المستوى الأكاديمي فقه عربي ومصري جيد من كتابات أكاديمية قانونية رصينة في هذا الإطار لكن من الهام كل فترة أن يتم تحديث الموجود. فكان هناك تعديلات هامة على قانون الطفل في عام ٢٠٢٣ فلابد في الكتابات الأكاديمية أن نركز على العلاقة بين مستوى التشريع والممارسة.

وتأتي أهمية الدراسة في ضوء أهمية حقوق الطفل خاصة مع التغيرات التي تحدث في العالم من تحديات الثورة التكنولوجية و الذكاء الاصطناعي وتأثير التكنولوجيا على الأطفال. وفي ضوء اهتمام الدولة المصرية بالأطفال من خلال وجود الكثير من المبادرات التي عنيت ببناء الشخصية المصرية مثل مشروع " بداية " والاستراتيجيات الوطنية لتعزيز حقوق الطفل.

مفاهيم الدراسة :

مفهوم السياسات العامة :

يمكن تعريف " السياسة العامة " بأنها برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعة من القواعد وخطط العمل والاجراءات التشريعية والقوانين التي تصدرها الحكومة أو أي من ممثليها.

تتعدد مراحل إعداد السياسات العامة وهي :

- تحديد السياسات العامة : يتم فيها تحديد طبيعة السياسة العامة التي ستطبق في المجتمع من خلال الربط بين الخطط السياسية المكتوبة على الورق والموارد المتاحة.
- صناعة السياسات العامة : استخدام الخطة المناسبة لتنفيذها من خلال الاستفادة من الموارد المتاحة عن طريق صياغة مجموعة من التوقعات.
- تنفيذ السياسات العامة : التطبيق الفعلي للسياسة العامة.

متابعة وتقييم السياسات العامة : تعتمد على التأكد من تنفيذ السياسة العامة والبحث عن حلول لأي أخطاء ترتكب أثناء التنفيذ.

السياسات العامة هي التوجهات والإجراءات التي تتخذها الحكومات تجاه قضايا ذات طابع عام، وسعي جهاز الدولة لتنفيذها. يتم تحليل السياسات العامة وفقا لـــ: دوافعها، ومضمونها، وآلياتها، ونتائجها.[١] ولا يوجد تعريف واحد للسياسات العامة.

ترجع نشأة علم تحليل السياسات العامة إلى هارولد لاسويل **Harold Laswell** وكتابه **The policy science** الذي ظهر في خمسينيات القرن الماضي. في نهاية ستينيات القرن العشرين وبداية سبعينيات القرن العشرين ظهرت الدعوة إلى ضرورة التركيز على السياسات العامة كإحدى المخرجات الأساسية للنظام السياسي.[٢]

يُقصد بالسياسة العامة برنامج عمل حكومي يحتوي على مجموعة من القواعد وخطط العمل والاجراءات التشريعية والقوانين التي تصدرها الحكومة أو أي من ممثليها.وهناك مراحل أساسية عند إعداد السياسات العامة وأبرزها صناعة السياسة العامة **Policy formulation** تنفيذ السياسات العامة **Policy Implementation** وتقييم السياسات العامة **Policy Evaluation**. وهناك أساليب كثيرة يمكن تطبيقها لتقييم السياسات العامة المتبعة منها حساب التكلفة والعائد في التقييم **Cost-Benefit Analysis** وتقييم الأثر الاجتماعي **Social impact analysis** والتقييم البيئي **Environmental impact analysis** أو تحليل المخاطر **Risk analysis** وتحليل المؤثرين والمتأثرين **Stakeholders analysis**.[٣]

للسياسات العامة أهمية قصوى فهي تمثل الدائرة الرئيسية التي تهم المواطن من النظام السياسي. فما يهم المواطن أن يرى تأثير النظام السياسي على حياته بشكل مباشر من خلال تعليم، صحة، إسكان، غذاء، مواصلات.[٤]

إن الآليات المختلفة لتقييم البرامج أو السياسات تساعد صناع القرار على تقديم رؤية لصناع القرار. إن صناع القرار يهدفون لتصميم وتنفيذ السياسات لتحقيق أهداف تهم الجماهير. عن طريق المعلومات التي يحصلون عليها في تقييم السياسات، يمكن

لصناع القرار أن يحددوا السياسات التي ينبغي أن يتبنوها في المستقبل. إن تقييم السياسة يهدف لتقييم كيف يمكن للسياسات ان تكون أكثر إفادة.

عندما ترى الدراسات أن السياسات المتبعة من صناع القرار لا تحقق النتائج المرجوة، فبعض صناع القرار يصرون على تنفيذ نفس السياسات وذلك لأنها متفقة مع ما يريدونه على عكس مما تشير إليه الأدلة. إن مقاومة نتائج البحث يحدث عندما يصر الفاعلون على اهداف ومصالح في سياسات بعينها.[٥]

وحين نحلل السياسات فكثير من المحللين يذكرون أن السياسة الحالية يمكن أن تكون جيدة ولا داعي لتغييرها لذا في كثير من الأحيان يضعونها ضمن البدائل التي يرشحون تطبيقها. وفي أحيان آخرى قد يقدموا سياسات تتعارض مع هذه السياسة كلية إذا ثبت فشلها في تحقيق النتائج المرجوة.

مفهوم حقوق الإنسان :

إن حقوق الإنسان ليست منحة من شخص لشخص آخر ولكنها حقوق أصيلة للإنسان يولد بها. كما ذكر ألكساندر هاملتون بأن حقوق الإنسان هي حقوق مقدسة لا يجوز البحث عنها في السجلات البالية فهي مكتوبة كأشعة الشمس في مجلد كامل من الطبيعة البشرية بيد الله، ولا يمكن أن يتم طمسها أو محوها أبداً بقوة بشرية. [٦]

رأى دكتور أحمد الرشيدي أن الأصل في حقوق الإنسان هو ترابطها وعدم قابليتها للتجزئة. فلا ينبغي إعطاء أولوية لحق على حق آخر مثل الحق في الغذاء أو الحق في العمل على حساب الحقوق المدنية والسياسية كالحق في حرية التعبير أو المحاكمة العادلة. [٧]إ

يعرف الأستاذ رينيه كاسان حقوق الإنسان بأنها فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية، يختص بدراسة العلاقات بين الناس، استناداً إلى كرامة الإنسان، بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار – كل كائن إنساني. [٨]

وذهب البعض إلى التأكيد على أن اصطلاح حقوق الإنسان يشير إلى عدم التمييز بين البشر على أساس النوع، أو الجنس، أو اللون، أو العقيدة، أو الطبقة، وذلك على قدم المساواة بينهم جميعاً، ودون أن يكون لأي منهم أن يتناول عنها.

فاصطلاح حقوق الإنسان والحريات الأساسية يشير إلى مجموعة الاحتياجات التي يلزم توافرها بالنسبة إلى عموم الأشخاص، وفي أي مجتمع، دون أي تمييز بينهم – في هذه الخصوص – سواء لاعتبارات الجنس، أو النوع، أو اللون، أو العقيدة السياسية، أو الأصل الوطني، أو لأي اعتبار آخر. [٩]

يذكر دكتور أحمد الرشيدي أن الأصل في حقوق الإنسان أنها مسألة وطنية داخلية. منذ النصف الثاني من القرن العشرين بذلك العديد من الهيئات والمنظمات الدولية الحكومية منها وغير الحكومية بهدف تعزيز هذه الحقوق وتلك الحريات، إلا أن ذلك كله لا يخلع عن حقوق الإنسان منشأها الوطني أو الداخلي. لذا فالتشريعات والقوانين الوطنية على اختلاف مستوياتها وبخاصة الدساتير وهي أسمى القوانين هي التي

اضطلعت بالجهد الأكبر في مجال تقنين حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ووضع الضوابط القانونية التي تكفل تعزيزها وحمايتها. [١٠]

ومن الهام الأخذ في الاعتبار أنٍ حقوق الإنسان هي تراث إنساني مشترك،[١١] فالاهتمام بحقوق الإنسان لم يظهر أولاً في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام ١٩٤٨ ولكن ظهر قبل ذلك بآلاف السنين في الأديان المختلفة وإسهامات الفلاسفة والمفكرين السياسيين وقيم الثورات الإنسانية الكبري مثل الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية والثورة البريطانية فظهرت إعلانات أساسية للثورات الكبرى نصت على حقوق أساسية مثل إعلان الاستقلال الأمريكي الذي نص على ثلاثة حقوق أساسية " الحياة، الحرية، السعي للسعادة " وشعار الثورة الفرنسية " الحرية، الإخاء والمساواة " ووثيقة الحريات البريطانية ١٦٨٩ التي نصت على أهمية حرية الرأي والتعبير وسيادة البرلمان والانتخابات الحرة. ثم ظهر عدد كبير من الاتفاقيات والمواثيق والإعلانات الدولية ذات الصلة بحقوق الانسان.

تعود جذور فكرة حقوق الانسان من نظرية الحقوق الطبيعية في العصر الحديث. بدأت هذه النظريات في الظهور مع المنظرين الذين أرادوا وضع أسس بناء عليها يتم تعامل الأفراد مع بعضهم البعض وخصوصاً من لديهم السلطة السياسية. رأى جون لوك أن أبرز ثلاثة حقوق للأفراد هي الحق في الحياة والحرية والملكية. فيما رأى توماس جيفرسون أن أبرز ثلاثة حقوق هي الحق في الحياة والحرية والسعي للسعادة. هذه الحقوق نُظر إليها أنها حقوق طبيعية أي أنها من الله ولذلك هي جزء أساسي من الطبيعة البشرية. الحقوق الطبيعية هي الحقوق الأصلية للانسان التي لا يمكن أن تنفصل عنه وهي التي تؤدي إلي معيشة أفضل للانسان. لذلك فإن الحقوق الطبيعية لا يمكن أن يغترب الانسان عنها **inalienable rights**.

إن حقوق الانسان هي الحقوق التي يكتسبها الفرد لأنه مواطن في دولة بعينها. لذا فحقوق الانسان للجميع **Universal**. فحقوق الانسان هي للكل ليس لقومية معينة أو عرق محدد أو دين أو جنس أو طبقة محددة. كما أن حقوق الانسان هي حقوق أصلية **fundamental** ولا يمكن انتزاعها من الشخص **Inalienable**. وهو واضح في إعلان الاستقلال الأمريكي الذي صدر عام ١٧٧٦ الذي كتبه توماس جيفرستون.

من الاشكاليات الأساسية فيما يتعلق بحقوق الانسان، أن الاعلان العالمي لحقوق الانسان الصادر في العاشر من ديسمبر من عام ١٩٤٨ ينص على أن حقوق الانسان عالمية، لكن الاشكالية هنا أن حقوق الانسان ليست واحدة في كل المجتمعات والثقافات وهي الاشكالية التي عُرفت باسم " العالمية في مقابل الخصوصية **Universalism Vis a vis Relativism**. ولذا فدول كثيرة مع توقيعها وتصديقها على الاتفاقيات العالمية إلا أنها تتحفظ على بعض بنود الاتفاقيات الدولية مثل تحفظ مصر على مادة من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لمنع كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) **CEDAW** التي تنص على المساواة بين الميراث بين المرأة والرجل لأنه هذه المادة لا تتوافق مع

الشريعة الاسلامية وأيضاً تحفظ مصر على مادة من مواد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فيما يتعلق بحق التبني، وذلك أيضاً لأنه لا يتوافق مع الشريعة الاسلامية.

من زاوية آخرى، فإن بعض الفئات في المجتمع قد يتطلب حصولها على حقوقها قدراً من التمييز الايجابي، مثل المرأة والنص على وجود حصة لها في البرلمان. ولذا فإن فكرة المساواة التامة في الحقوق والواجبات هي أساسية ولكن أيضاً قد يستدعي ذلك تدخل من الحكومات من أجل تعزيز الحقوق المهمشة لبعض الفئات. [١٢]

بالاضافة الى ذلك هناك إشكالية الحقوق الايجابية في مقابل الحقوق السلبية. منذ البداية في القرن السابع عشر والثامن عشر، تم الربط بين الحقوق الطبيعية والمفهوم الليبرالي للدولة بأن تكون دولة محددة **limited government**. إن وجهة النظر القديمة لحقوق الانسان أنها تتضمن الحق في الحياة، الحرية والملكية، السعي الى السعادة، فقد ركزت على أن الحقوق جزء محوري من المجال الخاص والذين يتمتع فيه الفرد بالحقوق بعيداً عن تعدي الآخرين على حقوقه الفردية وأيضاً تدخل الدولة. هذه الحقوق هي حقوق سلبية تتعلق بتقليل القيود على الأفراد. فالحق في الملكية الخاصة للأفراد يرتبط بتقليل الدولة للضرائب على الأفراد. ثم تحديداً بعد الكساد الكبير في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في ثلاثينيات القرن العشرين بدأ التفكير في الحقوق من وجهة نظر مغايرة بأنها حقوق إيجابية.وارتبط أيضاً بالفكر الاشتراكي الذي ارتأى أن الدولة لابد أن تكون دولة ذات نطاق كبير **big government**. فالحكومة لديها مسئولية كبيرة لحماية الحياة الاجتماعية والاقتصادية. هذه الحقوق هي حقوق رفاهية، حقوق اجتماعية واقتصادية وهي حقوق إيجابية تتطلب تدخل الدولة لتحقيقها. مثل حق الرعاية الصحية الذي يتطلب التأمين الاجتماعي. إن الاعلان العالمي لحقوق الانسان لا يتضمن فقط الحقوق السلبية مثل الحق في حرية الفكر والعقيدة، ولكن يتضمن حقوق إيجابية مثل الحق في العمل والتعليم. وقد أحدثت حقوق الرفاهية **Welfare rights** خلافاً بين الاشتراكيين والمحافظين لذا أدى ذلك إلى نموذجين للمواطنة من خلال نمو الاهتمام بمفهوم المواطنة الاجتماعية.[١٣]

إلا أنه تم انتقاد فكرة حقوق الانسان الطبيعية من قبل المفكرين النفعيين، الماركسيين ومنظري مدرسة التعددية الثقافية. فجاء جيريمي بنثام ليؤكد على أهمية الحقوق الايجابية أو القانونية. أما كارل ماركس فقد انتقد المنظور الليبرالي للحقوق والحريات لأن مذهب حقوق الانسان يؤكد فقط على مصالح البرجوازية التي أيدت الملكية الخاصة كحق، وهو حق للأغنياء فقط أو للطبقة البرجوازية وليس لكل المجتمع. أما منظري التعددية الثقافية فقد انتقدوا قيمة حقوق الانسان في المجتمعات المتنوعة ثقافياً. فقد ارتأوا أن مفهوم حقوق الانسان يعبر عن المركزية الاثنية **Ethnocentrism**، هنا تطغى قيم الجماعات الثقافية الأغلبية في المجتمع والمسيطرة على قيمة على حقوق الجماعات الأقلية. فيما رأت نظريات ما بعد الكولونيالية والنظريات المضادة للكولونيالية مذهب حقوق الإنسان كانعكاس للهيمنة الثقافية. [١٤]

مفهوم الطفل في القانون المصري واتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل:

نصت المادة الثانية من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ الخاص باصدار قانون الطفل والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨على أنه يقصد بالطفل في مجال الرعاية المنصوص عليها في هذا القانون كل من لم يتجاوز سنه الثامنة عشرة سنة ميلادية كاملة.[١٥]

وهو ما يتوافق مع تعريف الطفل في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لسنة ١٩٨٩ الذي نص على أن تعريف الطفل هو أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة عاما . " لأغراض هذه الاتفاقية، يعنى الطفل أي إنسان لم يتجاوز الثامنة عشرة، ما لم يبلغ سن الرشد قبل ذلك بموجب القانون المنطبق عليه ".[١٦]

وقد دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل حيز النفاذ في مصر بموجب قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٢٦٠ الصادر بتاريخ ٥/٢٤/ ١٩٩٠، بشأن الموافقة على اتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ٢٠ / ١١/ ١٩٨٩. وعلى موافقة مجلس الشعب بتاريخ ٢٧ / ٥ / ١٩٩٠، وعلى تصديق السيد رئيس الجمهورية ١٩٩٠/٥/٣٠ . وقد نُشِرت اتفاقية حقوق الطفل في الجريدة الرسمية اتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠ والتي بدأ العمل بها اعتباراً من ١٩٩٠/٩/٢. [١٧]

مفهوم الشخصية القانونية للإنسان وحقوقه:

وضع المشرع وفقاً للمادة ٢٩ من التقنين المدني المصري الجديد معياراً أساسياً لبدء شخصية الإنسان القانونية، أي لبدء صلاحية اكتسابه الحقوق والواجبات وهو تمام ولادته حياً. بمعنى أنه يشترط شرطان لبدء شخصية الإنسان : أولهما تمام الولادة أي انفصال المولود عن أمه والشرط الثاني أن تتحقق حياة المولود عند تمام ولادته بأن يولد حياً. [١٨]

ومن أوائل الحقوق التي يكتسبها الطفل الحق في الإسم والجنسية. فيما يتعلق بالجنسية فالجنسية هي رابطة تبعية سياسية بين الشخص والدولة بمقتضاها ينتسب هذا الشخص إلى الدولة ويصبح من رعاياها. [١٩]

أخذ المشرع المصري كقاعدة عامة بحق الدم كأساس لثبات الجنسية المصرية الأصلية، حيث تنص في المادة من القانون رقم ٨٢ لسنة ١٩٥٨ على أنه يتمتع بالجنسية المصرية كل من ولد لأب متمتع بهذه الجنسية. [٢٠]

تلى ذلك قانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ٢٢ في ٢٩ مايو ١٩٥٤ [٢١]وأن هناك تعديلات أهمها ما تم بضغوط مجتمعية القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ والمنشور في الجريدة الرسمية عدد ٢٨ مكرر أ في ١٤ يوليو ٢٠٠٤ متضمناً في المادة الثانية : يكون مصرياً من ولد لأب مصري ولأم مصرية وأن هناك تعديلاً بموجب القانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣ المنشور بالجريدة الرسمية عدد ٢٠ مكرر في ٢١ مايو ٢٠٢٣ والذي منح لكل من ولد في مصر لأب أو لأم من أصل مصري الحق في طلب الجنسية (بشروط).[٢٢] فوفقاً للتعديل في عام ٢٠٢٣ على قانون

الجنسية بإضافة المولود لأم مصرية "*لكل من ولد في مصر لأب أو أم من أصل مصري متى طلب التجنس بالجنسية المصرية بعد جعل إقامته العادية في مصر وكان بالغاً سن الرشد عند تقديم الطلب*. وذلك لكي يتسق القانون مع الدستور وفقاً لمبدأ ترجع القاعدة القانونية من عدم جواز مخالفة القاعدة الأدنى – أي القانون – للقاعدة الأعلى وهي الدستور .

كما تنص المادة السادسة للقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ بأن " لكل طفل الحق في أن تكون له جنسية وفقاً لأحكام القانون الخاص بالجنسية المصرية " [٢٣]

ففي الدستور المصري الحالي وهو دستور ٢٠١٤ تم إضافة المادة السادسة بأن الجنسية المصرية حق لمن ولد لأب مصري ولأم مصرية وليس لأب مصري فقط. فتنص المادة السادسة على أن "*الجنسية حق لمن يولد لأب مصري أو لأم مصرية، والاعتراف القانوني به ومنحه أوراقاً رسمية تثبت بياناته الشخصية، حق يكفله القانون وينظمه. ويحدد القانون شروط اكتساب الجنسية.*" [٢٤]

أما فيما يتعلق بالإسم، فلكل شخص إسم يعرف به. فلكل شخص مصلحة في اتخاذه إسماً يميزه عن غيره ويصبح من عناصر شخصيته القانونية. [٢٥]

مفهوم المصلحة الفضلى للطفل :

وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل في كل القرارات التي تخص الأطفال، لو يتم اتخاذها من قبل المؤسسات العامة أو الخاصة، المحاكم أو الهيئات التشريعية والإدارية، لابد من مراعاة المصلحى الفضلى للأطفال. فحماية الطفل هامة من أجل الحفاظ على رفاهية الطفل من خلال التركيز على حقوق وواجبات والديه، والأفراد الآخرين المسئولين قانونياً عنه. لابد أن تضمن الدول وجود المؤسسات التي تحمي الأطفال وتقدم لهم الخدمات الأساسية في مجال الأمن والصحة والتعليم. لابد أن تكون مصالح الطفل هي أساس كل قرارات مؤثرة عليه مثل التبني، الخلافات الأسرية بين الأب والأم. [٢٦]

ينطوي مفهوم المصلحة الفضلى للطفل على أهمية الحفاظ على أمن وصحة ورفاهية الطفل وأن يحيا حياة سوية مع أسرته لضمان بنائه الجسدي والنفسي والعاطفي والحفاظ على هويته وحريته في التعبير وحقه في الخصوصية.[٢٧]

تراجع الدول باستمرارية سياساتها للتأكد من أنها تحقق المصلحة الفضلى للطفل. ففي النرويج تم تبني سياسة لضمان تحقيقها المصلحة الفضلى للطفل في ضوء الإصلاحات الجديدة. التوجيهات الجديدة تتضمن إشراك الأطفال في عمليات صنع القرار، وهي خطوة هامة لضمان سماع أصواتهم وأخذها في الاعتبار في الأمور التي يتأثرون بها. تركز السياسة الجديدة بصورة كبير على ضمان حقوق ورفاهة الأطفال. وقد تم تطبيق آلية جديدة لقياس جودة وفعالية السياسات المطبقة من خلال تحليل الإجابات على عدد من الأسئلة : ما هي المشكلة وما الذي تستهدفه السياسة المقترحة ؟ ما هي الطرق التي سيتم تطبيقها للوصول إلى حلول للمشكلات ؟ ما هي الآثار الإيجابية والسلبية

للسياسات المقترحة ؟ وما هو الحل المقترح ولماذا تم اختيار هذا الحل ؟ هل هناك شروط لإنجاح تطبيق السياسة ؟ كيف يتم تضمين المخاطبين بالسياسة أثناء الإعداد للسياسة ؟

لابد لصناع القرار أن يقوموا بتقييم الاجراءات والسياسات التي يتبعونها ذات التأثير على الأطفال فلابد من استشارتهم والاستماع إلى رؤيتهم فيما يتعلق بالمصلحة الفضلى لهم. ومن الموضوعات التي طرحوها التحول الرقمي في المدارس، السياسات الترفيهية للأطفال، التدابير الوقائية من الأوبئة. فالمصلحة الفضلى للطفل وفقاً للدستور النرويجي لابد أن يتم أخذها في الاعتبار في كل القرارات التي تؤثر على الطفل، فالمصلحة الفضلى للطفل لها أولوية دوماً . [٢٨]

فتنص اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل إلى ضرورة مراعاة مصالح الطفل الفضلى وتلزم الدول الأطراف مراعاة هذه المصلحة الفضلى لكل الأطفال في الدولة وليس كل فرد على حدة. فيتعين على رؤساء المؤسسات والسلطات والهيئات الحكومية إتاحة الفرصة للاستماع إلى الأطفال وإيلاء آرائهم الاعتبار الواجب عند التخطيط للإجراءات بما فيها القرارات التشريعية التي تمس الأطفال بشكل مباشر أو غير مباشر. [٢٩]

وفي مصر أشار الدستور المصري لعام ٢٠١٤ لمفهوم " المصلحة الفضلى للطفل " ففي الفقرة الأخيرة من مادة ٨٠ من الدستور تم النص على التزام الدولة بالعمل على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل.

ولذلك في الدستور المصري تم الاهتمام بصفة خاصة من أجل تحقيق المصلحة الفضلى للطفل بالإجراءات الجنائية وبإنشاء نظام قضائي خاص بالأطفال المجني عليهم والشهود.

مراجعة الأدبيات :

تعددت الدراسات حول حقوق الطفل في دول العالم المختلفة وأيضاً فيما يتعلق بالعلاقة بين السياسات العامة وحقوق الطفل .

في دراسة لبيرن ولوندي بعنوان " حقوق الطفل وصنع السياسة العامة " والتي نُشِرت في المجلة الدولية لحقوق الإنسان " يتم تقديم عدد من المعايير التي توضح كيف تكون السياسة متمركزة حول حقوق الطفل من حيث إشراك الأطفال في صنع السياسة، وأهمية مشاركة العديد من الجهات لتفعيل حقوق الطفل بالشكل الأمثل، والاهتمام بوضع ميزانية كافية من أجل دعم حقوق الطفل، بالإضافة إلى الدعاية والتوعية بأهمية حقوق الطفل خاصة بين الأطفال والشباب. [٣٠]

وفي دراسة لمارتا موراس بعنوان " السياسات العامة وحقوق الطفل " والتي نُشرت بالتزامن مع العقد الثالث لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل " والتي نشرت في مجلة الأكاديمية الأمريكية للعلوم الاجتماعية والسياسية. [٣١] ذكرت أن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل أحدثت تغييراً راديكالياً فيما يتعلق بحقوق الطفل. فبدلاً من أن يُنظر للطفل كأنه موضوع للحماية تم النظر للطفل بأنه ذات ويستحق حقوق. التزمت الدول الموقعة

على الاتفاقية بجميع ما جاء بها، فالدول عليها المسئولية الأولى لدعم وضمان واحترام لضمان حقوق الطفل.

وفي دراسة لنيكولا ديفياني وسارة روبينيللي يتم استعراض كيفية حماية الطفولة في مرحلة العصر الرقمي . تتناول الدراسة كيف أحدثت التكنولوجيا الحديثة تغيرات في حياتنا وفي أسلوب التواصل بين البشر. فقد زادت ظاهرة " Sharenting " ومعنى ذلك زيادة نشر الآباء والأمهات تفاصيل عن حياة أبنائهم على وسائل التواصل الاجتماعي. وهذه الظاهرة تخترق خصوصية الأطفال وعدم أخذ موافقتهم على ما يُنشر حولهم ومما يرتبط أيضاً بتسليع الأطفال. تقدم الدراسة توصيات لمواجهة هذه الظاهرة.[٣٢]

وفيما يتعلق بحقوق الطفل في مصر، تناولت الدراسات موضوعات عديدة منها حقوق الطفل في التشريعات الوطنية والدولية : دراسة سياسية مقارنة في ضوء قانون الطفل المصري والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل للباحثة أماني عاطف سعد، والتي طرحت العديد من التساؤلات مثل " إلى أي مدى يتسق التشريع المصري بشأن حقوق الطفل مع بنود وأحكات الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، وما هي نقاط الاتفاق والاختلاف بين التشريع المصري والاتفاقية الدولية ؟، هل حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة كما كفلتها الاتفاقية الدولية وقانون الطفل المصري كافية لتلبية احتياجات هذه الفئة أم أن الإطار التشريعي وحده ليس كافياً، وهل نحن بحاجة إلى إستراتيجية فعلية تهدف إلى حماية ورعاية الأطفال ذوي الإعاقة وتقديم خدمات أفضل لهم ؟ ما هي حقوق الطفل الحدث في الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية ؟ وهل الاستراتيجية القومية لحماية وتأهيل أطفال الشوارع المقترحة من قبل المجلس القومي للطفولة والأمومة نجحت في تحقيق بعض أهدافها ؟ [٣٣]

وفي دراسة للدكتورة هبة أحمد الرشيدي بعنوان " حقوق الطفل في ضوء التشريعات المصرية والدولية " [٣٤] تناولت الباحثة التعريف بحقوق الطفل ثم تناولت علاقة حقوق الطفل بالمنظومة العامة لحقوق الإنسان وحقوق الطفل في الشريعة الإسلامية. بالإضافة إلى ذلك تتناول الدراسة عرضاً تفصيلياً لأحكام قانون الطفل المصري وأهم الحقوق التي كفلها للطفل وتركز على كيفية معاملة الطفل الحدث والتصدي لعمالة الأطفال وذلك لما تمثله ظاهرة أطفال الشوارع وعمالة الأطفال.

وفي دراسة للباحثة سماح فتحي بعنوان " دور اليونيسيف في حماية حقوق الطفل في الفترة ما بين ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٧ " استعرضت الباحثة الأجهزة والمؤسسات المعنية بحقوق الإنسان في العالم ثم استعرضت الإطار القانوني لحقوق الطفل من خلال تسليط الضوء على حقوق الطفل في العهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.وإنجازات الأمم المتحدة في حماية حقوق الطفل ودور صندوق الأمم المتحدة للطفولة " اليونيسيف " في حماية حقوق الطفل. بالإضافة إلى دور المجلس القومي للطفولة والأمومة في مصر لحماية حقوق الطفل. [٣٥]

وفي دراسة للدكتورة مشيرة خطاب بعنوان " التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل " دراسة سياسية –قانونية مع التطبيق على مصر " [٣٦] أشارت

الباحثة إلى مفهوم الطفل وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وآليات إنفاذ أحكام اتفاقية حقوق الطفل، والحقوق الأساسية للطفل مثل حق الطفل في الحياة والبقاء والنمو واحترام الحق في الحياة كأسمى حق للإنسان، وحق الطفل في أن يُستمع إليه لأن الطفل ذو شخصية قانونية فلا تبدأ الشخصية للقانونية للإنسان عند بلوغه الثمانية عشر عاماً بل منذ ولادته، وحق الطفل في التعبير عن آرائه بحرية مع إيلاء الاحترام الواجب لآراء الطفل، مع الإشارة أيضاً إلى دور المدرسة كمؤسسة مثلى لتنفيذ القيم والحقوق التي تكفلها اتفاقية حقوق الطفل. بالإضافة إلى الإشارة إلى التدابير العامة لإنفاذ حقوق الطفل.

منهج البحث :

تتبنى الدراسة منهج تحليل السياسات العامة **Public Policy Analysis** وتحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات **SWOT Analysis** والمنهج المقارن **Comparative method** ومنهج مقابلات النخبة **Elite Interview** .

المنهج المقارن :

تعتمد الدراسة على المنهج القانوني من خلال المقارنة بالنظم القانونية الآخرى. وتعتبر أداة جيدة لمعرفة كيف تناولت النظم القانونية الآخرى حقوق الطفل.

إن المنهج المقارن هو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسته الظواهر، حيث يبرز أوجه التشابه وأوجه الاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظواهر محل البحث . ويُقصد بالمنهج المقارن في الدراسات القانونية المقارنة بين قانونه الوطني وقانون دولة آخرى أو عدة قوانين أجنبية وبيان أوجه الشبه والاختلاف بينهما فيما يتعلق بالمسألة القانونية مثل " الرقابة على دستورية القوانين : دراسة مقارنة بين مصر وفرنسا ".[٣٧]

تحليل السياسات العامة :

يقدم تحليل السياسة العامة تصوراً لكيف تقوم الدول بتبني سياسات بعينها وكيف تقوم بذلك، بالإضافة إلى تأثيرها. كانت الاتجاهات التقليدية لتحليل السياسة العامة تركز على التأكيد على الحل الأمثل من خلال تحليل الحلول المتاحة. تركز المناهج الرئيسية في تحليل السياسات العامة **Mainstream approaches** على كيفية تفاعل الفاعلين المختلفين في صنع السياسة. أما المناهج التحليلية تركز على تأطير المشكلات وكيف يمكن أن تقدم السياسات تصور بنائي لتحليل المشكلات. يركز تحليل السياسة العامة على فهم القيم والمصالح والسياق السياسي المؤثر على صنع السياسات. هذا التحليل يساعد على تطوير السياسات العامة. [٣٨]

تنقسم الدراسة إلى عدد من المحاور :

أولاً : الالتزامات المصرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.

ثانياً : الفرص والتهديدات في إطار السياسات العامة للطفل.

ثالثاً: أبرز الهيئات والمؤسسات المعنية بالحقوق الثقافية للأطفال في مصر.

رابعاً : التشريعات الحديثة فيما يتعلق بحقوق الطفل في ضوء التحديات الراهنة.
خامساً: التنشئة السياسية للأطفال.. كنموذج للسياسات العامة في مجال تعزيز وترسيخ حقوق الأطفال.

مقدمة :

لا ينبغي النظر لحقوق الطفل من زاوية كونها حقوق مسجلة ومدونة فقط في المعاهدات والمواثيق الدولية ولكنها كأشعة الشمس التي لا يمكن حجبها. إن حقوق الطفل في غاية الأهمية لأنها أول الحقوق التي يحصل عليها الفرد وهي ضرورية في مرحلة تشكل شخصيته. فهي حقوق أصيلة للأفراد يكتسبها منذ مولده.

قد أفرد دستور جمهورية مصر العربية باباً مستقلاً للحقوق والحريات العامة. وفي الدستور تتعدد المواد التي تتعلق تحديداً بحقوق الطفل. أكد المستشار عوض المر أن الأصل في الحقوق التي كفلها الدستور أنها لا تتمايز فيما بينهما ولا ينتظمها تدرج هرمي، يجعل لبعضها علواً على ما سواها. [٣٩]

في مصر القديمة وقبل آلاف السنين اهتم المصري القديم بحقوق الطفل وفي الحضارات القديمة مثل الحضارة الآشورية والبابلية والحضارة الفينيقية. ودوماً ما نؤرخ الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان بدءا من عام ١٩٢٤ الذي شهد تبني عصبة الأمم لإعلانٍ جنيف لحقوق الطفل. وقد أوضح الإعلان بأنه لابد من الحفاظ على حقوق الطفل تحديداً الحقوق التالية : النماء، الأولوية في الإغاثة، الحرية الاقتصادية وحماية الأطفال من الاستغلال، التنسئة التي تغرس الوعي الاجتماعي. [٤٠] ثم بعد ذلك في عام ١٩٤٦ الذي شهد تأسيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لمؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، اليونيسيف UNICEF. ثم في عام ١٩٤٨ تبني الأمم المتحدة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في العاشر من ديسمبر من عام ١٩٤٨. [٤١] وفي عام ١٩٥٩ تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلان حقوق الطفل. ونظراً لتزايد أعمال العنف تجاه النساء والأطفال في مناطق النزاعات المسلحة أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة إعلاناً في عام ١٩٧٤ يؤكد على حماية حقوق النساء والأطفال أثناء النزاعات المسلحة ويتوافق هذا الإعلان مع معاهدة جنيف ١٩٤٩ التي تعد محور القانون الدولي الإنساني فتنص على ضرورة حماية الأطفال والنساء في مناطق النزاعات المسلحة . [٤٢]

وفي عام ١٩٨٩، أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة اتفاقية حقوق الطفل.[٤٣]وفي عام ٢٠١٥، بلغ عدد الدول التي صدقت على الاتفاقية ١٩٦ دولة وباتت الاتفاقية التي تحظى بأكثر عدد من المصادقات إذ صدقت عليها ١٩٦ دولة أي كل دول العالم فيما عدا الولايات المتحدة الأمريكية. بالإضافة إلى ذلك بعد إقرار الاتفاقية في عام ١٩٨٩ صدقت على الاتفاقية أغلبية دول العالم في فترة قصيرة للغاية. [٤٤]

في حديثنا عن حقوق الطفل في مصر، ينبغي أن نتطرق إلى أن حقوق الطفل تشتمل على حقوق اجتماعية واقتصادية وثقافية بل وسياسية أيضاً. وإذا تطرقنا إلى قضايا حقوق الطفل في مصر فيمكن أن يحدث تمييز متعدد الأبعاد أو متعدد الأشكال Intersectional. ويُستخدم هذا المفهوم لوصف تعقيد التمييز الذي ينطوي على أكثر

من سبب، والمعروف أيضًا باسم "المركب" أو "التقاطع" أو "التفاوتات متعددة الأبعاد" أو " التمييز متعدد الجوانب. " فالأشكال متعددة من التمييز على أساس أسباب إضافية مثل العرق، أو الهوية العرقية أو الدينية أو الإعاقة أو السن أو الطبقة، أو الطائفة أو عوامل أخرى[٤٥] .

من الهام للغاية تناول موضوع حقوق الطفل في مصر نظراً لأن الأطفال هم حاضر الدولة ومستقبلها، إلى جانب العدد الكبير للأطفال في مصر، ففي عام ٢٠٢٣ أصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تقريراً يوضح أن عدد الأطفال في مصر 39.5 مليون من أجمالي نحو ١٠٠ مليون نسمة، فمصر أكبر دولة عربية من حيث عدد الأطفال.[٤٦]

وفي هذه الدراسة نقوم أولاً بالتطرق إلى الإتفاقيات الدولية لحقوق الطفل وحقوق الطفل في القانون المصري. ثم يتم توضيح نماذج من عدد من السياسات التي أسهمت في محاولة التغلب على العقبات التي تمنع من الوصول إلى النموذج الأمثل لحقوق الطفل بالتركيز على التنشئة السياسية للأطفال في نهاية الدراسة.

أولاً: الالتزامات المصرية بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل:

تتعدد حقوق الأطفال فلكل طفل الحق في الصحة والتعليم والحماية، ولكل مجتمع مصلحة في توسيع فرص الأطفال في الحياة. ولحماية هذه الحقوق لابد من آليات أساسية لحماية الأطفال والحفاظ على أمنهم من خلال علاقاتهم المجتمعية وإتاحة فرص لتنميتهم.

تزيد المخاطر على أمن الأطفال تحديداً في الدول التي بها حصار اقتصادي وتتأثر بالنزاعات المسلحة أو الفقر المدقع ولذا عنيت اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ وبروتوكولاتها الاضافية بوضع الأطفال إبان الصراعات المسلحة.

إن مفهوم الأمن الانساني يختلف بشكل كبير عن مفهوم الأمن التقليدي لأن الأفراد هم المخاطبين باستراتيجيات الأمن. تهدف استراتيجيات الأمن الإنساني لحماية الأمن الجسدي وحماية المجتمعات.

وللأطفال دور رئيسي على أجندة الأمن الإنساني . إن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل هو أساس أي نقاش حول أمن الطفل. وإن فشل بعض الدول في احترام وحماية حقوق الأطفال يدفع إلى عدم تحقيق الأمن للأطفال. العهد الدولي يضم الحقوق الأساسية الضرورية من أجل تحقيق الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان للأطفال. في إطار العهد الدولي أمن الأطفال يتعلق بالحد الأدني من الشروط المتعلقة بالشروط الأدني المتطلبة للتعايش والسلامة الجسدية وتنمية الأطفال الذين يواجهون المخاطر من جراء الأزمات الإنسانية والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والخلل الاقتصادي والاجتماعي.

أشارت اتفاقية حقوق الطفل أن الأطفال هم الأكثر عرضة للعنف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة سواء كان هذا العنف جسدي أم معنوي. في كثير من الأحيان

تختلف درجة التعرض للعنف مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الجندر، السن، العرق والإثنية.

ومن أبرز التهديدات التي تواجه أمن الطفل هي "عمالة الأطفال". كثير من الأطفال يعملون لدعم أنفسهم وعائلاتهم. أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك ٧٣ مليون طفل. ١٣% من الفئة من ١٠ إلى ١٤ سنة يعملون.

تنص الاتفاقية على أن عمالة الأطفال بشكل كبير يمكن أن تؤثر على حياة الأطفال وحقوقهم وفقاً للمادة ٦ من العهد الدولي لحقوق الطفل. عندما تتوتر علاقة الأطفال مع أسرهم يلجأون إلى إيجاد علاقات ارتباط بآخرين. الدراسات حول أطفال الشوارع توضح أن كثير من هؤلاء الأطفال يلجأون إلى شبكات اجتماعية جديدة للبحث عن الدعم العاطفي والمادي للحصول على ما يحتاجونه. [٤٧]

أوضحت منظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩ أن السن المناسب لعمالة الأطفال هو أربعة عشر عاماً. وفي عام ١٩٧٣ تم إصدار تقرير عن منظمة العمل الدولية بأنه لا ينبغي عمر الطفل عن خمسة عشر عاماً حتى يستطيع أن يعمل. [٤٨]

أما اتفاقية حقوق الطفل Convention on the Rights of the Child ١٩٨٩ رفعت شعار " لكل طفل.. كل حق، " For every child, every right. في عام ١٩٨٩ اتفق زعماء العالم على أهمية توقيع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لأن هناك أطفال كثر حول العالم لا يتمتعون بطفولة كاملة.وقد وضعت الاتفاقية التزامات على كاهل الدول كي يضمنوا حقوق الأطفال في دولهم وفي العالم أجمع. [٤٩] في عام ١٩٨٩، تبنت معظم دول العالم اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فأضحت الاتفاقية الأكثر تصديقاً عليها في التاريخ وساعدت في تغيير حياة الأطفال نحو الأفضل في جميع أنحاء العالم.

تنص اتفاقية حقوق الطفل على التالي"*أن الطفل ليس ملكية للوالدين وليس موضوعاً، وإنما الطفل هو إنسان وله حقوق خاصة به* ". كما تحدد اتفاقية حقوق الطفل الحقوق التي يجب إعمالها للأطفال ليطوروا إمكانياتهم الكاملة. كما تقدّم الاتفاقية رؤية للطفل كفرد وعضو في أسرة ومجتمع محلي، ويتمتع بحقوق ومسؤوليات ملائمة لسنه ومرحلة نموه. ومن خلال الإقرار بحقوق الطفل على هذا النحو تضع الاتفاقية التركيز بشكل حاسم على الطفل ككيان متكامل.

تقر الاتفاقية بالكرامة الإنسانية الأساسية لجميع الأطفال وأهمية ضمان رفاههم ونمائهم، وهى توضّح فكرة وجوب أن تكون النوعية الأساسية للحياة حقاً لجميع الأطفال، وليس امتيازاً تتمتع به قلّة منهم.[٥٠]

كذلك تنص الاتفاقية على ضرورة أن تكون حقوق الأطفال عالمية فجميع الأطفال يمتلكون هذه الحقوق، بصرف النظر عن اللون والدين والجنسية والعرق والجنس. أو إذا كانوا ذوي إعاقة أو أغنياء أو فقراء.[٥١]

طرح تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأول مرة في عام ١٩٩٤ مفهوم الأمن الإنساني والذي يتعلق بالتحرر من الحاجة والعوز من خلال الحفاظ على مستوى دخل

ملائم و خدمات تعليمية وصحية ملائمة . وقد تم طرح مفهوم الأمن الإنساني للتأكيد على أهمية الاستثمار في الأفراد.

تنقسم تهديدات الأمن الإنساني إلى التهديدات المتعلقة بالأمن الاقتصادي مثل الفقر والبطالة، التهديدات المتعلقة بالغذاء مثل الجوع والمجاعات، التهديدات البيئية مثل الكوارث الطبيعية والتلوث والمياة الملوثة، الأمن الشخصي المتعلق بالتعدي الجسدي، العنف المنزلي، الإرهاب، عمالة الأطفال.

يتعلق الأمن المجتمعي بالصراعات الدينية والصراعات الإثنية وصراعات الهوية. أما الأمن السياسي فيتعلق بالعنف السياسي وانتهاكات حقوق الإنسان. [٥٢]

هذا ويحتفل العالم كل عام في يوم العشرين من نوفمبر من كل عام باليوم العالمي للطفل. بدأ التفكير في اختيار يوم عالمي للطفل في عام ١٩٥٤ ويتم الاحتفال بالأطفال يوم ٢٠ نوفمبر للتأكيد على أهمية التضامن الدولي وزيادة الوعي بأهمية حقوق الطفل وتحقيق الرفاهية له. كان يوم ٢٠ نوفمبر من عام ١٩٥٩ أيضاً يوماً هاماً حيث تم إقرار إعلان حقوق الطفل **Declaration of the Rights of the Child**. وهو أيضاً اليوم الذي أقرت فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٨٩ إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل.[٥٣]

وتُعد مصر من أوائل الدول التي صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل. وتقدم مصر بانتظام تقارير دورية بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المقدم إلى لجنة حقوق الطفل عملاً بالمادة ٤٤ من الاتفاقية. في عام ٢٠٢٠ أصدرت مصر تقريراً فيما يتعلق بجهود مصر نحو الاتفاقية. [٥٤] وقد تناول التقرير تدابير التنفيذ العامة من حيث الوضع القانوني للاتفاقية في التشريع المصري والممارسات الوطنية والتنسيق والميزانية والرصد المستقل وآليات تلقي الشكاوى وتخصيص الموارد وجمع البيانات والنشر والتوعية والتعاون مع المجتمع المدني وحقوق الطفل وقطاع الأعمال. بالإضافة إلى الحقوق والحريات المدنية للطفل مثل الحق في الإسم والجنسية والحفاظ على الهوية والحق في حرية التعبير. إلى جانب ذلك تناول العنف ضد الأطفال، التعليم والترفيه والأنشطة الثقافية، فإن عمالة الأطفال من أبرز التهديدات التي تواجه الأطفال في مصر.

وفي دراسة للدكتورة مشيرة خطاب بعنوان " التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل : دراسة سياسية – قانونية مع التطبيق على مصر " [٥٥] في هذه الدراسة تتناول التدابير العامة التشريعية والإدارية لإنفاذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل من خلال دراسة دور لجنة حقوق الطفل في صياغة ملاح التدابير العامة لتنفيذ الاتفاقية ودور اللجنة في تفسير التدابير العامة للتنفيذ. والتقارير المقدمة من الدولة المصرية إلى لجنة حقوق الطفل. بالإضافة لذلك تناولت الدراسة عدد من أهم حقوق الطفل مثل الحق في عدم التمييز وحق الطفل في الحياة والبقاء والنماء وحق الطفل في أن يُستمع إليه. وتطرقت إلى التدابير العامة لتنفيذ الحقوق وهي أولاً : المصالح الفضلى للطفل كأحد التدابير العامة للتنفيذ، ثانياً : حق الطفل في الاستماع إليه في الإجراءات القضائية الجنائية، ثالثاً : حق الطفل في الاستماع إليه في الإجراءات الإدارية. هذا

بالإضافة إلى دور التشريع المصري في حماية حقوق الطفل من خلال التطور التشريعي للقوانين الخاصة بالطفل على المستوى المحلى بدءاً من القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ ثم القانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ الذي نص على الحق في التمتع بالصحة والحصول على الخدمات الصحية، الحق في الحماية من العنف (مع النص على عقوبة الإيذاء البدني)، حق الطفل في البيئة الأسرية والرعاية البديلة، حقوق الأطفال ذوي الإعاقة، حماية الطفل من النزاعات المسلحة، الحق في الحماية من الاستغلال التجاري، حماية الفتيات من العنف، والمعاملة الجنائية للطفل. مع الإشارة إلى تحفظات مصر Reservations على اتفاقية حقوق الطفل.

في يوم ال٢٠ من نوفمبر احتفلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بالذكرى السنوية الثلاثين لإعلان حقوق الإنسان، وفي ذلك اليوم أيضاً وسَع المجتمع الدولي نطاق حماية حقوق الإنسان ليشمل إحدى أشد الفئات ضعفاً في المجتمع وهي الأطفال. تتكون اتفاقية حقوق الطفل من ديباجة و٥٤ مادة، وتشير الديباجة إلى أن هناك أطفالاً في جميع أنحاء العالم يعيشون في ظروف صعبة للغاية وبأن هؤلاء الأطفال يحتاجون إلى رعاية خاصة وتضع في الاعتبار أهمية تقاليد كل شعب وقيمه الثقافية لحماية الطفل وترعرعه ترعرعاً متناسقاً.[٥٦]

وتنص المادة التاسعة من اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل على التالي " تحترم الدول الأطراف حق الطفل المنفصل على والديه أو عن أحداهما في الاحتفاظ. منتظمة بعلاقات شخصية واتصالات مباشرة بكلا والديه، إلا إذا تعارض ذلك مع مصالح الطفل الفضلى.[٥٧]

ويتوافق قانون الطفل المصري مع اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل وفي الجزء التالي تستعرض ركائز حقوق الطفل في مصر.

الدستور المصري وركائز حقوق الطفل في مصر:

في الدستور المصري تتعدد المواد التي تنص على أهمية حقوق الطفل. ففي دستور جمهورية مصر العربية لعام ٢٠١٤، نجد ذلك صراحةً في نص المادة ٨٠ من الدستور.

"يعد طفلا كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره، ولكل طفل الحق فى اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجبارى مجانى، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية. وتكفل الدولة حقوق الأطفال ذوى الإعاقة وتأهيلهم واندماجهم فى المجتمع. وتلتزم الدولة برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسى والتجارى. لكل طفل الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتي السادسة من عمره، ويحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الاساسى، كما يحظر تشغيله فى الأعمال التى تعرضه للخطر.

كما تلتزم الدولة بإنشاء نظام قضائى خاص بالأطفال المجنى عليهم، والشهود. ولا يجوز مساءلة الطفل جنائيا أو احتجازه إلا وفقا للقانون وللمدة المحددة فيه. وتوفر له المساعدة القانونية، ويكون احتجازه فى أماكن مناسبة ومنفصلة عن أماكن احتجاز

البالغين. وتعمل الدولة على تحقيق المصلحة الفضلى للطفل فى كافة الإجراءات التى تتخذ حياله ." [٥٨]

وتنص المادة (٨٢)على التالي" ***تكفل الدولة رعاية الشباب والنشىء، وتعمل على اكتشاف مواهبهم، وتنمية قدراتهم الثقافية والعلمية والنفسية والبدنية والإبداعية، وتشجيعهم على العمل الجماعى والتطوعى، وتمكينهم من المشاركة فى الحياة العامة***".[٥٩]

– قانون الطفل الصادر بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ المعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨، والذي تم تعديله مرة آخرى أيضاً بالقانون ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣.[٦٠]

– المجلس القومي للطفولة والأمومة الصادر بمقضى القرار الجمهوري رقم ٥٤ لسنة ١٩٨٨ والذي أنشىء لحماية الطفولة والأمومة فى مختلف المجالات. [٦١]

– الاستراتيجية الوطنية لحقوق الطفل. فقد أطلقت وزارة التضامن الاجتماعى بالتعاون مع منظمة اليونيسيف يوم ١١ إبريل "الاستراتيجية الوطنية للرعاية البديلة للأطفال والشباب في مصر"، وتهدف الاستراتيجية إلى توفير أفضل رعاية بديلة لكل طفل وشاب على أرض مصر خلال الفترة ٢٠٢١ – ٢٠٣٠، من منظور تنموي متكامل للارتقاء بجودة حياة الطفل والشاب المصرى[٦٢].

بالاضافة للاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة» وخطتها التنفيذية ٢٠٢٤ – ٢٠٢٩ والتى اطلقها المجلس القومى للطفولة والأمومة والتي تم إعدادها بدعم من منظمة الأمم المتحدة للطفولة «يونيسيف»،[٦٣].

ثانياً : الفرص والتهديدات في إطار السياسات العامة للطفل

في هذا الجزء من الدراسة يتم طرح تصور لأهم الفرص والتحديات في إطار تبني سياسات عامة جديدة لحقوق الطفل فتتبنى منهج الفرص والتحديات SWOT ANALYSIS على السياسات العامة للطفل في مصر.وقد تم تبني منهج تحليل الفرص والتحديات في العديد من الدراسات الأكاديمية الخاصة بالسياسات العامة.[٦٤]

يعتمد منهج تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات SWOT ANALYSIS على تحليل نقاط القوة Strengths ونقاط الضعف Weaknesses والفرص Opportunities والتهديدات Threats.

فمن نقاط القوة في الفترة الحالية فيما يتعلق بحقوق الطفل فهناك البنية التحتية الموجودة من مكتبات للأطفال ومراكز ثقافية تعتني بالأطفال ومتاحف للأطفال مثل متحف الطفل ومركز الطفل للثقافة والإبداع ومتحف الطفل الملحق بالمتحف المصري بالتحرير بالإضافة إلى متحف الأطفال بالمتحف المصري الكبير.[٦٥]

وفيما يتعلق بالضعف فهو ضعف الاهتمام بتعليم الفنون والرياضة في العديد من المدارس. فمع الإصلاحات التي تتم في المناهج الدراسية ينبغى العناية بصورة أكبر بالفنون والرياضة لما لها من أهمية كبرى للنشء.

ومن أهم التهديدات التي تواجه الأطفال في الفترة الراهنة الإشكاليات التالية عمالة الأطفال وأطفال الشوارع والألعاب الالكترونية.

أما بالنسبة للفرص فهناك فرص جديدة للتعلم باستخدام التكنولوجيات الجديدة وباستخدام الألعاب الجديدة التي تشجع على التطور والابتكار.

في الجزء التالي من الدراسة نسلط الضوء بصورة أكبر على عمالة الأطفال كتهديد لحقوق الأطفال ثم أيضاً الإشارة إلى خطورة الألعاب الالكترونية. ومن زاوية الفرص نركز على أهمية " الحق في اللعب " وكيف تعمل الدول حول العالم ببذل الجهود لتشجيع الأطفال على التعلم من خلال اللعب وابتكار الألعاب الجديدة التي تشجعهم على الابتكار.

عمالة الأطفال كتهديد لحقوق الأطفال:

تتعدد حقوق الأطفال منها أن لكل طفل الحق في الصحة والتعليم والحماية، ولكل مجتمع مصلحة في توسيع فرص الأطفال في الحياة. وهناك آليات أساسية لحماية الأطفال والحفاظ على أمنهم من خلال علاقاتهم المجتمعية وإتاحة فرص لتنميتهم.

تزيد المخاطر على أمن الأطفال تحديداً في الدول التي بها حصار اقتصادي وتتأثر بالنزاعات المسلحة أو الفقر المدقع.

إن مفهوم الأمن الانساني يختلف بشكل كبير عن مفهوم الأمن التقليدي لأن الأفراد هم المخاطبين باستراتيجيات الأمن. تهدف استراتيجيات الأمن الإنساني لحماية الأمن الجسدي وحماية المجتمعات.

إن للأطفال دور رئيسي على أجندة الأمن الإنساني . إن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل هو أساس أي نقاش حول أمن الطفل. وإن فشل بعض الدول في احترام وحماية حقوق الأطفال يدفع إلى عدم تحقيق الأمن للأطفال. العهد الدولي يضم الحقوق الأساسية الضرورية من أجل تحقيق الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان للأطفال. في إطر العهد الدولي أمن الأطفال يتعلق بالحد الأدني من الشروط المتعلقة بالشروط الأدني المتطلبة للتعايش والسلامة الجسدية وتنمية الأطفال الذين يواجهون المخاطر من جراء الأزمات الإنسانية والصراعات المسلحة والكوارث الطبيعية والخلل الاقتصادي والاجتماعي.

أشارت اتفاقية حقوق الطفل أن الأطفال هم الأكثر عرضة للعنف سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة سواء كان هذا العنف جسدي أم معنوي. في كثير من الأحيان تختلف درجة التعرض للعنف مع المستوى الاقتصادي والاجتماعي، الجندر، السن، العرق والإثنية.

ومن أبرز التهديدات التي تواجه أمن الطفل هي "عمالة الأطفال". كثير من الأطفال يعملون لدعم أنفسهم وعائلاتهم. أشارت بعض الدراسات إلى أن هناك ٧٣ مليون طفل. ١٣% من الفئة من ١٠ إلى ١٤ سنة يعملون.

تنص الاتفاقية على أن عمالة الأطفال بشكل كبير يمكن أن تؤثر على حياة الأطفال وحقوقهم وفقاً للمادة ٦ من العهد الدولي لحقوق الطفل. عندما تتوتر علاقة الأطفال مع أسرهم يلجأون إلى إيجاد علاقات ارتباط بآخرين. الدراسات حول أطفال الشوارع توضح أن كثير من هؤلاء الأطفال يلجأون إلى شبكات اجتماعية جديدة للبحث عن الدعم العاطفي والمادي للحصول على ما يحتاجونه. [٦٦]

أوضحت منظمة العمل الدولية في عام ١٩١٩ أن السن المناسب لعمالة الأطفال هو أربعة عشر عاماً. وفي عام ١٩٧٣ تم إصدار تقرير عن منظمة العمل الدولية بأنه لا ينبغي عمر الطفل عن خمسة عشر عاماً حتى يستطيع أن يعمل. [٦٧]

فرقت الاتفاقية بين مفهوم عمل الأطفال Child Work وعمالة الأطفال Child Labor. فوفقاً للمعايير العالمية يمكن تعريف عمالة الأطفال وهي التي تحرم الأطفال من طفولتهم، من إمكانياتهم وكرامتهم وهي ضارة بنموهم الجسدي والعقلي. وما إذا كان عمل الأطفال يمكن أن يُطلق عليه عمالة أطفال يعتمد على سن الطفل، نوع العمل وساعات العمل والظروف التي يعمل في ظلها الطفل. [٦٨]

وقد صدقت مصر على العديد من الاتفاقيات التي أوجبت على الدول اتخاذ الإجراءات التشريعية والتربوية والإدارية التي تكفل هذه الحماية، بشكل خاص وضع حد أدنى لسن الالتحاق بالعمل ونظام ساعات العمل وظروفه وفرض عقوبات مناسبة لضمان فعالية تطبيق هذه النصوص. وقد صدقت مصر على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩ بالإضافة إلى العديد من الاتفاقيات الدولية التي جرمت بدورها الاستغلال الاقتصادي للأطفال ومنها اتفاقية العمل الدولية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ بالإضافة إلى اتفاقية العمل الدولية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٩ التي جاءت مكملة للاتفاقية رقم ١٣٨. [٦٩] ووفقاً لليونيسيف يواجه الأطفال في مصر العديد من التحديات مثل التعرض للعنف المنزلي والاستغلال والإتجار بالبشر وعدم تلقى الرعاية المناسبة داخل الأسرة ومن أبرز هذه التحديات عمالة الأطفال. [٧٠] وقد أصدرت وزارة العمل في عام ٢٠٢٤ خطة وطنية لمكافحة أسوأ شاكال عمل الأطفال ودعم الأسرة في مصر " ٢٠١٨-٢٠٢٥" والتي أطلقتها "الوزارة"،بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، وأكثر من ١٧ وزارة وجهة وطنية،تماشيًا مع الاتفاقيتين الدوليتين ١٣٨ لسنة ١٩٧٣ بشأن الحد الأدنى لسن الاستخدام، و ١٨٢ لسنة ١٩٩٩ والخاصة بأسوأ أشكال عمل الأطفال. [٧١]

حق الأطفال في اللعب كفرصة للطفل للتعلم وتنمية قدرته على الابتكار

من أبرز الحقوق الثقافية للأطفال حق الأطفال في اللعب والرفاهية. تم طرح حق الطفل في اللعب بصورة واضحة في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة لحقوق الطفل. إن الاعتراف بهذا الحق في غاية الضرورة. كما ورد في الاتفاقية في المادة ٣١ من إتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل فللأطفال الحق في الراحة، اللعب، الأنشطة الإبداعية، المشاركة في الحياة الثقافية والفنية.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل تتناول حقوق الأطفال في توفر مطالبهم الأساسية كالغذاء Provision والحماية Protection والمشاركة Participation.

تنص اتفاقية حقوق الطفل في المادة ٣١ على أن الدول الأطراف يعترفون بحق الطفل في الراحة والرفاهية والمشاركة في اللعب والأنشطة المناسبة لأعمارهم وللمشاركة بحرية في الحياة الثقافية والفنية. وعلى الدول الأطراف أن تشجع على توفير الفرص الملائمة والمناسبة في الأنشطة الترفيهية والثقافية والفنية.

في الولايات المتحدة الأمريكية يوجد جمعية أمريكية لحق الأطفال في اللعب[٧٢] تنطلق من أهمية اللعب كضرورة للتطور الاجتماعي والعاطفي والادراكي، والجسدي للطفل. فيسير اللعب تطور المهارات الادراكية لدى الأطفال لتعزيز الذاكرة والانتباه والتركيز والتخيل. إن اللعب في غاية الأهمية مثل الغذاء والصحة والسكن والتعليم فهو ضرورة لتنمية الطفل من لحظة الميلاد وحتى يبلغ ثمانية عشر عاما .

في نيوزيلاندا، يوجد مقررات تشجع على الاكتشاف، والاكتشاف يكون من خلال اللعب. وفي ويلز أيضاً يتم تشجيع الأطفال على اللعب والتفاعل مع البيئة المحيطة لهم. فيتم اتخاذ اقتراب مؤسس على اللعب في مقررات الأطفال الصغار لإرساء مبدأ أهمية حق الأطفال في اللعب من خلال المناهج التعليمية.[٧٣]

إن الفرصة المتاحة للأطفال للبدء في اللعب لابد أيضاً أن يكون هناك إشراف من الكبار عليهم وذلك لحمايتهم من أي مخاطر. وفي الوقت الحالي يُقبل عدد كبير من الأطفال على الألعاب الالكترونية وهناك مخاطر جمة من هذه الألعاب الالكترونية فينبغي على الأهل الإشراف على الأطفال أثناء اللعب.

ثالثاً :الهيئات والمؤسسات المعنية بالحقوق الثقافية للأطفال في مصر

في مطلع يونيو من عام ٢٠١٣ بدأت شرارة ثورة الثلاثين من يونيو من خلال اعتصام المثقفين المصريين بمقر وزارة الثقافة في حي الزمالك بالقاهرة للمطالبة بإسقاط نظام الإخوان المسلمين في مصر وذلك إنطلاقاً مما يمثله هذا النظام من خطر جسيم على الهوية المصرية التي ترسخت على مدار الآلاف من السنين. وقد استشعر الشعب المصري بكافة أطيافه هذا الخطر على الهوية والشخصية المصرية والتوافق القيمي للمجتمع. فقد تعاقب على مصر على مدي آلاف السنين العديد من الحضارات والثقافات منذ العصور المصرية القديمة ثم الحقبة اليونانية واليونانية- الرومانية والقبطية والإسلامية مما شكّل الهوية المصرية في عصرنا الراهن. فقد استوعبت مصر على مدى عقود طويلة كماً هائلاً من الثقافات المتباينة من الشرق والغرب،لكن ظلت محتفظة بهويتها.[٧٤]

شغل سؤال الهوية الوطنية المصرية ذهن المفكرين عبر العصور المختلفة ومن أبرز المفكرين الذين تناولوا هذه القضية وزراء ثقافة وعلماء اجتماع ومفكرين سياسين وأدباء مثل جمال حمدان وتوفيق الحكيم ونجيب محفوظ ويحيي حقي وميلاد حنا وثروت عكاشة وبدر الدين أبو غازي على سبيل المثال لا الحصر.

لا شك أن السياسة الثقافية ذات أهمية قصوى في ترسيخ قيم الهوية المصرية تحديداً لدى الأطفال. ولوزارة الثقافة ومؤسساتها دور هام للتأكيد على ترسيخ الهوية المصرية لدى الأطفال.

يُقصد بالسياسات الثقافية هي برامج العمل الحكومية التي تنتهجها الدولة للاعلاء من قيم تماسك المجتمع وتعزيز خصوصيته الثقافية وهويته وتسهم السياسات الثقافية في صناعة الإطار الثقافي العام للمجتمع، والحفاظ على تماسكه.[٧٥]

عندما سُئل ثروت عكاشة نائب رئيس الوزراء للثقافة والإرشاد ووزير الثقافة الأسبق عن أهم الموضوعات التي لابد من الاعتناء بها في وزارة الثقافة أجاب الموضوع الأول " الموسيقى وكيف يمكن أن يتم تنمية الذوق الموسيقي "، " الموضوع الثاني " ثقافة الأطفال وأهمية تشغيل وجدان الأطفال، في سن مبكرة باعتبار الطفولة صانعة المستقبل ". [٧٦]

تقدم وزارة الثقافة عدد كبير من البرامج التي تسعى لتعزيز حقوق الطفل الثقافية. ففي الوقت الحالي تتعدد البرامج الثقافية للأطفال في مختلف المجالات الفنية من رسم وموسيقى وشعر وسينما. ومنها التالي :

– مركز تنمية المواهب، دار الأوبرا المصرية :

بدار الأوبرا المصرية، يوجد مركز تنمية المواهب يستطيع الطفل الالتحاق بالمركز لتعلم العزف على الآلات الموسيقية والغناء والباليه والرسم. فهناك فصول للبيانو والكمان والغناء والجيتار والفلوت والناي والتشيللو والهارب.يقدم المركز دورات تدريبية للأطفال طوال العام بدءا من سن ست سنوات. [٧٧]

– برنامج سينما الطفل :

يقيم المركز القومي للسينما بالتعاون مع صندوق التنمية الثقافية برئاسة الدكتور وليد قانوش فعاليات نادي سينما الطفل بالهناجر، دار الأوبرا المصرية.

يعرض خلال النادي عدد من الأفلام تنفيذ مجموعة من الأطفال نتاج بعض الورش التي أقامها المركز وعدد من الجهات الآخرى. حيث قام الأطفال بتنفيذ الأفلام بأنفسهم. كما يُقام ورش عمل رسم شخصيات للأطفال وعرض أفلام الرسوم المتحركة. [٧٨]

– المركز القومي لثقافة الطفل :

في الأول من يوليو سنة ١٩٨٠ صدر القرار الوزاري رقم (١٣٠) لسنة ١٩٨٠ بانشاء المركز القومي لثقافة الطفل كجهاز متكامل في هذا المجال، وكان إنشائه تكليلاً لجهود روادنا العظام، وإدراكا واعياً من صانعي القرار لأهمية الطفولة وثقافة الطفل في مجتمعنا.

اهتم المركز بالأساس بالنهوض بثقافة الطفل وتوعية الوعي بثقافة الطفل، وإعداد طفل قادر على مواجهة تحديات المستقبل. [٧٩]

– مكتبة الطفل المتنقلة :

تنتشر المكتبات المتنقلة في كثير من المحافظات. تقوم المكتبات المتنقلة بأنشطة كثيراً للأطفال على سبيل المثال أطلقت المكتبة المتنقلة عدد من الفعاليات الثقافية والترفيهية للأطفال في مدينة رأس البر بمحافظة دمياط. حيث تضمنت مجموعة من الكتب للاستعارة. بالاضافة إلى مهرجان الرسم على الأسفلت. وشارك بصورة كبيرة عدد كبير من الأطفال وذوى الهمم. [٨٠]

مبادرة الحرفي الصغير :

إن حماية التراث الثقافي المصري أحد أهم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠. أعلنت الدولة عن مبادرة "صنايعية مصر" وتأتي ضمن المبادرة التي أطلقتها الدولة للتدريب المهني

والحرفي، وتتضمن حماية التراث وإعادة إحيائه، مشيرة إلى أن صندوق التنمية الثقافية يقوم بالتعاون مع هيئة قصور الثقافة بتنفيذ المبادرة بمركز الفسطاط للحرف التقليدية. المبادرة تستهدف جميع المحافظات على مرحلتين، الأولى تم تنفيذها حتى الآن في محافظات المنوفية، ومطروح، وأسوان. كما تعمل وزارة الثقافة على إنشاء معارض دائمة لبيع الحرف اليدوية والتراثية على مستوى الجمهورية. [٨١]

هناك بعض المبادرات التي قام بها المجتمع المدني على مدى السنوات الماضية من أجل إحياء الحرف التراثية. من هذه المبادرات مبادرة " الأثر لنا " في حي الخليفة بالقاهرة. كانت الفكرة وراء هذه المبادرة الحفاظ على التراث والآثار. تم التفكير في ربط نشاط الحفاظ على الآثار بأنشطة آخرى فيها تنمية اقتصادية واجتماعية بحي الخليفة ليتم إشراك الأهالي في الحفاظ على الآثار والانتفاع منها. وذلك لأن حي الخليفة يتميز بأنه مكان له قيمة تاريخية كبيرة. يسكن الحي سكان يعرفون أهمية هذا المكان يحافظوا على هذا المكان. [٨٢]

بدأت مدرسة الأثر لنا للفن والتراث بناءً على توصيات لاستهداف الأطفال من خلال حملة توعية تراثية تعليمية وذلك في مبنى مدرسة ابتدائية حكومية في الشارع بتمويل من التبرعات الخاصة في عام ٢٠١٣. بدأ تشغيل المركز الخدمي بافتتاح عيادة طبية بتكلفة كشف رمزية وتنظيم معسكر صيفي لأطفال الخليفة لتعليمهم أساسيات التراث والفنون والحرف بالاضافة إلى القرآن الكريم والقراءة والكتابة والرياضة وقد تم تشغيل المعسكر بواسطة متطوعين. بالاضافة إلى برنامج تنمية القدرات (علم واتعلم).تتضمن فعاليات مجاورة: جولات المدينة، عروض أفلام، محاضرات وورش عمل[٨٣].

هناك أيضاً دور للقطاع الخاص في التسويق للمنتجات اليدوية من خلال وجود بعض البازارات مثل " يدوية " و" كنوز يدوية" التي تبيع كثير من المنتجات اليدوية في بازارات أو على موقعهم الالكتروني.[٨٤]

هناك مبادرات تستهدف تطوير مهارات الأطفال في الحرف اليدوية مثل مبادرة " الحرفي الصغير " التي تأتي في إطار إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠ والتي تشمل دعم وتطوير الحرف التراثية وتمكين الصناعات. [٨٥].

- <u>برنامج الأطفال النابغين.. أكاديمية البحث العلمي :</u>

تقدم أكاديمية البحث العلمي العديد من البرامج التي تهدف إلى دعم نشر ثقافة العلم والتكنولوجيا للأطفال من هذه البرامج جامعة الطفل. فهو من المشروعات الجديدة التي أطلقتها أكاديمية البحث العلمي. هذه الجامعة دعمتها الأكاديمية منذ عام ٢٠١٥ بهدف نشر ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار والتعليم الإبداعي من خلال نظام مؤسسي، لدعم المواهب في العلوم من الطلبة بدءاً من مراحل ما قبل الجامعة. ويعد برنامج جامعة الطفل أحد آليات أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا لنشر الثقافة العلمية وتبسيط العلوم. تنظم الجامعة على سبيل المثال مسابقة الفيزياء السنوية وهى مسابقة لدعم الروح التنافسية بين الأطفال واكتساب المعلومات والمعارف والمهارات . كما تقدم

الجامعة العديد من الأنشطة بالتنسيق مع عدد من الجامعات مثل جامعة الجلالة الأهلية.[٨٦]

ومن زاوية آخرى هناك العديد من البرامج التي يقدمها الأفراد أو المؤسسات الخاصة أو المجتمع المدني ومنها :

برنامج العمارة للأطفال :

هذا البرنامج يقدم مجموعة ورش عمل للأطفال لتعليم الأطفال العمارة ويسمى " مختبر الابداع لمعمار الأطفال ".[٨٧]

أنشطة النادى السويسرى للأطفال :

يقدم النادى السويسرى بالقاهرة أنشطة مختلفة للأطفال من وجود ساحات كبيرة للعب وأنشطة لتعلم الرسم والفنون.

أنشطة المركز الثقافى الروسى، القاهرة :

يقدم المركز الثقافى الروسى بالقاهرة عدد كبير من الأنشطة للأطفال. فيقدم للأطفال دروساً في عزف البيانو وعدد من الآلات الآخرى بالإضافة إلى الغناء.

أنشطة بيت المعمار المصري للأطفال :

في هذا المبحث نستعرض عدداً من الأنشطة الثقافية التي تُسهم في الوصول بالشكل الأمثل لحقوق الطفل الثقافية. تم تنظيم ورشة عمل في يوم السبت ٢٣ نوفمبر للأطفال مع تصميم منطقة للعب من وحي خيالهم وذلك بمساعدة فريق عمل. وتصميم حدائق للأطفال. بالإضافة إلى أنشطة لدمج جميع الأطفال وبالأخص ذوي الهمم. وانعقدت تلك الورشة ببيت المعمار المصري.

أنشطة بيت السنارى :

يقع بيت السنارى بحى السيدة زينب فى القاهرة. وطوال العام يكون هناك أنشطة مختلفة للأطفال. من أمثلة هذه الأنشطة " الأزياء فى مصر القديمة ". ركزت الورشة على التعريف بالأزياء والملابس فى مصر القديمة وتعليم الأطفال كيفية تصميم بعض النماذج المبسطة لهذه الملابس وأشكال الحلى ومنها القلادة الفرعونية.[٨٨]

٤- إبداء التشريعات الحديثة المتعلقة بحقوق الطفل في ضوء التحديات الراهنة

في هذا الجزء من الدراسة نستعرض رؤية نواب البرلمان المصري لأهم التشريعات الحديثة المتعلقة بحقوق الطفل في ضوء التحديات الراهنة من خلال رؤية الأستاذ الدكتور محمد شوقي وكيل لجنة الشئون الدستورية بمجلس الشيوخ والدكتورة سماء سليمان وكيل لجنة العلاقات الخارجية والعربية والإفريقية بمجلس الشيوخ.

ذكر الأستاذ الدكتور محمد شوقي أن إجمالاً كل الجهود التي تتبناها الحكومة المصرية هدفها المزيد من تحقيق الالتزام الكامل لمتطلبات انضمام مصر وتصديقها على اتفاقيات حقوق الأطفال وعلى رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل لعام ١٩٨٩.

مع التطور الرهيب في العالم وانتشار جرائم الويب المظلم Dark Web لم تكن هذه الجرائم لترد على ذهن المشرع في عام ١٩٨٩ على سبيل المثال. فكان هناك استحالة

أن ترد الجرائم التي حدثت مؤخراً مثل الجريمة الخاصة بقتل الأطفال والتي تم تصويرها.

من هنا أكد أن هناك أهمية لدراسة التشريعات القائمة لندرس مدى قدرتها على تحقيق أهداف المشرع الدولي وأهدافنا الخاصة بحماية الأطفال. فكل الخطوات القانونية التي اتخذت تصب في هذه الخانة للتأكيد على الالتزامات والأهداف الحقيقية أيضاً للحكومة المصرية.

فيما يتعلق بالمشروعات الكبرى في مصر مثل مشروع حياة كريمة ومشروع بداية، أي مشروع تنموي حقيقي لا يضع الطفل في قلب هدفه الأسمى هو خاطىء. فالطفل هو الذي سيكون شاباً ويقود فلابد من الاهتمام بالنشء. ولابد من الاهتمام بأطفال الشوارع الذين تم استغلالهم في ثورة يناير وما بعدها. فالاهتمام بالنبتة الأولى تأتي في قلب أية عملية تنموية قصيرة أو متوسطة أو طويلة المدى.

كما ينبغي الاهتمام أيضاً بالحقوق المختلفة للطفل من توفير الخدمات الأساسية له من ماء وصرف صحي وملعب وساحة ومركز شباب. كل ذلك يصب في خانة محاولة بناء إنسان من النبتة الأولى.

فيما يتعلق بالتعديلات الخاصة في المناهج التعليمية، هناك دعوة في الآونة الأخيرة لإعادة افتتاح الكتاتيب في القرى. هذه الفكرة يمكن أن تكون كارثية أو فعالة للغاية. هذه الكتاتيب ممكن أن تكون في قرية أو زاوية على سبيل المثال. لمن لن يستطيع أن يُدخِل أبنائه حتى سن سنوات أية حضانة. فقبل ست سنوات لابد أن يتعلم الطفل أمور كثيرة فلو تم تطوير فكرة الكتاب ستُسهِم في تعليم الطفل بشكل كبير ويُغرس أشيَاء إيجابية ولكن ينبغي الإشارة إلى أهمية ألا يكون المدرس لديه أفكار متطرفة. فَفي الكتاب سيحفظ القرآن فيتعلم اللغة العربية بشكل جيد ويمكن إضافة تعلم اللغة الإنجليزية والحساب وممارسة الرياضات المختلفة وكل ذلك تحت إشراف أجهزة الدولة. وهناك مشروع حياة كريمة حالياً في كل قرية وكل وحدة فيمكن أن يتم التفكير في إنشاء الكتاب ضمن هذا المشروع. [٨٩]

فيما تحدثت النائبة دكتورة سماء سليمان أنه تم الاهتمام بحقوق الطفل في الآونة الأخيرة من عدة زوايا مثل قانون التعليم الجديد وزيادة التركيز على التعليم الفني ودمج الأطفال وتوفير التعليم الإلزامي لتحسين فرص التعليم لكل الأطفال.

في عام ٢٠٢٣ كان هناك تعديلات على قانون الطفل نحو تعزيز حماية الطفل وتقوية الآليات القانونية لتشديد العقوبات لتعزيز حماية الأطفال في دور الرعاية ومن أجل تحقيق المصلحة الأفضل للأطفال وتوفير بيئة آمنة وصحية لهم.

وتتبع الحكومة المصرية سياسات حماية لتعزيز التشريعات الخاصة للحد من عمالة الأطفال وزيادة التوعية بحقوق الأطفال وتمكين الأطفال وكذلك حمايتهم من الاستغلال.

يتناول قانون الطفل كل أنواع العنف ويشدد العقوبات على الفئات التي قد تنتهك الأطفال وللأطفال ذوي الإعاقة تحديداً والقانون اهتم كثيراً بهم.

فيما يتعلق بالمشروعات التنموية فهناك مشروع حياة كريمة وهو يفيد الأسر الفقيرة ويسهم في تقديم فرص تعليمية وصحية كما أن المشروع يوفر مراكز صحية وبرامج اجتماعية تحسن ظروفهم ويوفر بيئة ملائمة لنموهم. وفيما يتعلق بمشروع بداية فهو يعزز الاهتمام بالأطفال من خلال توفير تعليم مجاني ذو جودة عالية لهم ويدعم الأطفال في كافة المراحل ويهيء لهم البيئة الملائمة لهم بدون استغلال.

بالنسبة للمناهج التعليمية فقد فرضت وزارة التربية والتعليم مقرر " القيم واحترام الآخر " على طلاب الصف السادس الابتدائي فهي تركز على القيم في المجتمع المصري. هذا المحتوى ممتاز لأنه يرفع القيم الإيجابية لدى الأطفال تحديداً قيم الولاء والانتماء وقبول الآخر والتسامح وتهيئة النشء ليكونوا مواطنين صالحين في وطن صالح. على المدى الطويل هذا من شأنه أن يحقق تماسك المجتمع وغرس القيم في الأطفال في سن صغير في غاية الأهمية لأن التعليم في الصغر كالنقش على الحجر.

وقد أكدت أن التشريعات جيدة ولكن المشكلة تكمن في التطبيق والتطبيق هنا مهم أن تتكاتف فيه جميع الأطراف مع الدولة من منزل ومدرسة ونادي. من المهم للغاية حماية الأطفال من انتشار الفكر المتطرف سواء الديني أو غير الديني. يتعرض أبنائنا للعب أطفال مستوردة تحرض على العنف فيمكن أن يؤدي هذا إلى ترويج الفكر الإرهابي للأطفال.

في استراتيجية مصر بناء الإنسان يتم التركيز على غرس قيم ومبادىء تدحض الأفكار المتطرفة من خلال لعب الأطفال. لابد أن يكون هناك مزيد من التشريعات في مجال حماية الأطفال من المخاطر الخاصة بالألعاب الالكترونية وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي وتطوير القوانين وفق التطورات التكنولوجية لتدارك المخاطر. وللأسف يتم استيراد الألعاب الالكترونية وهذا القطاع يحقق مكاسب مالية ضخمة للغاية. وكثيراً ما نستورد ألعاب لا تتفق مع قيمنا سواءً الدينية أو الثقافية. فمن الصعب الرقابة عليها وكثيراً ما تروج لأفطار متطرفة.

فيما يتعلق بدور المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة تم تغليظ العقوبات لجرائم الختان والتحرش ضد الفتيات وهو ما أُثر بشكل كبير على تراجع نسبة الختان الذي كانت تأثيراته النفسية شديدة القسوة على الفتيات. وقد زاد الاهتمام في المناهج الدراسة بتوعية بجرائم التحرش في كتاب "القيم واحترام الآخر". وهذا الكتاب إجباري على كل الطلاب في المرحلة الابتدائية ليس فقط طلاب المدارس الحكومية.[٩٠]

خامساً: التنشئة السياسية للأطفال.. كنموذج للسياسات العامة ذات التأثير على الطفل المصري

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بتعريف التنشئة السياسية للأطفال ثم دراسة التنشئة السياسية للطفل كنموذج للسياسات العامة.

التنشئة السياسية للأطفال :

يُقصد بالتنشئة السياسية هو تعليم وتوعية الأطفال بأهمية المشاركة في السياسة، فهم العملية السياسية، حقوق وواجبات المواطنة.

من الهام التركيز على برامج التنشئة السياسية التي يتم بثها من خلال المناهج التعليمية والبرامج الإعلامية. من المفاهيم التي يتم التركيز عليها مفاهيم الدولة والهوية والانتماء والولاء.

بإلقاء الضوء على تجارب دول آخرى في تعليم الأطفال السياسة نرى اهتمام كبير في معظم دول العالم بالتنشئة السياسية للأطفال. في تجربة الولايات المتحدة الأمريكية يتعلم الطلاب في الولايات المتحدة الأمريكية نظام الحكم في أمريكا. في سن مبكرة يعرف الأطفال الكثير عن الحكومة والنظام السياسي من خلال المشاركة في الأعياد الوطنية مثل الرابع من يوليو 4th of July وتحية العلم الأمريكي في يوم العلم الأمريكي ويوم ٤ يوليو. في المدرسة يتعلم الأطفال الافرع الثلاث للحكومة الفيدرالية والعملية السياسية من خلال تسليط الضوء على الانتخابات الرئاسية ودروس التاريخ. في الولايات المتحدة يبدأ التصويت في الانتخابات. في ظل ثورة المعلومات، هناك اهتمام كبير في المدارس لتعليم الأطفال عن الحكومة والسياسة. إن الأفكار السياسية يتم تشكيلها في مرحلة الطفولة لذا فيتم الاهتمام بمناهج التعليم الأساسية لإرساء قيم الهوية والانتماء والولاء.[٩١]

في الولايات المتحدة الأمريكية، يتم تقسيم مراحل تعليم الأفراد السياسة إلى عدة مراحل أساسية . هناك جهات رئيسية للتنشئة السياسية، الأسرة والإعلام. يتم التركيز أيضاً على أنواع المعلومات والتوجهات التي يتم تدريسها للطلاب في المدارس. ويتم الاعتناء بالفروق بين المجموعات المختلفة التي تتلقى برامج التنشئة السياسية.

اهتم عدد كبير من علماء السياسة الأمريكيين بالثقافة السياسية والتنشئة السياسية للأفراد بدءا من الدراسة الرائدة في هذا المجال لجابريل ألموند وسيدني فيربا المعنونة " الثقافة المدنية " Civil culture.[٩٢] على سبيل المثال قدمت دراسة للورا ستوكر وجاكي باس بعنوان " التنشئة السياسية : الأسئلة والاتجاهات الحديثة" [٩٣] التنشئة السياسية والتوجهات المدنية والسياسية للشباب الأمريكيين واختلافهم عن الأجيال السابقة. كما تناولت تأثير وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة وأيضاً تأثير الجينات والبيولوجيا على السلوك والتوجهات السياسية.

وإذا نظرنا إلى التجربة الفرنسية، ترصد دراسة ويلفريد ليجنير وجولي باجيس المعنونة " اليسار واليمين : كيف يعيد تشكيل الأطفال الفرنسيون العالم السياسي " المدركات السياسية للأطفال. تم دراسة الأطفال في الفترة من سبتمبر ٢٠١٠ وحتى يونيو ٢٠١٢ في اثنان من المدارس الابتدائية العامة للأطفال من سن ٧ إلى سن ١٠ سنوات في باريس، في مقاطعة تعيش فيها الطبقات محدودة الدخل. وقد ركزت الدراسة على تبيان كيف يتعلم الأطفال التفرقة بين اليمين واليسار. [٩٤] وفي دراسة لجوديث لازار

حول الشباب والسياسة في فرنسا، أشارت إلى أن الأسرة الفرنسية والمدرسة في فرنسا بشكل كبير يستبعدوا تناول الموضوعات السياسية والنقاش حولها. [٩٥]

وفي النرويج، رأت ستاينٍ جوهانسن أتلر في دراستها عن الأطفال في النرويج أنه يتم تنشئتهم وتربيتهم سياسياً في تعليم الدراسات الاجتماعية منذ الصغر. فتعليم العلوم السياسية يبدأ منذ مرحل الطفولة، في السنين الأولى من التعليم مما يوفر سياق هام للفهم السياسي. إن التعليم الذي يتلقاه الأطفال في المراحل الأولى يؤثر على المعارف السياسية للأطفال وتوجهاتهم السياسية. في النرويج لم تكن هناك دراسات كثيرة تركز على التعليم السياسي للأطفال.

ركزت دراسة ستاين أولتر على محاولة فهم كيفية تشكل التوجهات السياسية للأطفال من خلال إطار نظري لفهم كيف يتشكل للأطفال فكر ورؤية سياسية في مرحلة المدرسة. يُقصد بالمعارف السياسية التعرف على المقصود بالمواطنة والمبادىء الديمقراطية والمدنية. إن العناية بتعليم السياسة في المراحل الأولى من التعليم في غاية الأهمية. [٩٦]

ففي النرويج على سبيل المثال هناك مناهج للدراسات الاجتماعية يتم التركيز على تدريس موضوعات سياسية للطلاب مثل المواطنة، حقوق الإنسان، القيم الديمقراطية والمساواة، أهمية الديمقراطية.

أوصى المجلس الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة " اليونسكو " بكيف يمكن التركيز على مفهوم المواطنة الديمقراطية من خلال نظام التعليم. في نهاية ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين، كثير من قادة الدول أرادوا تدريس الديمقراطية في مناهجهم التعليمية.

توصلت الدراسة إلى أهمية تدريس القيم السياسية في المدارس من خلال تشجيع الطلاب على اتخاذ قرارات، المشاركة في مشروعات تفيد المواطنين، توفير فرص للطلاب للمناقشة والتفكير في حلول لمشكلاتهم اليومية في المدارس. وهذا يعطي للطلاب خبرات وفهم أكثر لكيف يتم اتخاذ القرار السياسية على أرض الواقع، كيف تتم المفاوضات، وكيف يتم الوصول إلى حلول للمشكلات. [٩٧]

ينبغي للمدرسين أن يطوروا من مهارات الطلاب لاستكشاف العالم ولتأهيلهم للمشاركة المجتمعية، وغرس قيم الانتماء والولاء فيهم ليتحملوا المسئولية ويتعاونون فيما بينهم بصورة أكبر. هذه هي التنشئة السياسية، أي أن يصبح الطالب جزء من المجتمع السياسي ويتم غرس قيم الانتماء والولاء القومي فيهم. [٩٨]

إن التنشئة السياسية للطفل في غاية الأهمية وتعني الآلية التي من خلالها يكتسب الطفل الاتجاهات السياسية والقيم. تعددت الدراسات التي تُعنى بالتنشئة السياسية للطفل. ينشأ الأطفال في البداية لديهم علاقة جيدة بذوي السلطة من خلال الكارتون والقصص الخيالية الجميلة عن الملكات والأميرات. وفي ذلك الوقت تتشكل لديهم تصورات جيدة عن الرؤساء ورؤساء الوزارة. ثم بعد ذلك تنمو الاتجاهات ويتشكل لدى الأطفال

تصورات عن الآخر المختلف عنه من خلال العرق واللون والدين وهو ما يؤثر أيضاً على الاتجاهات لدي الآخرين والاتجاهات السياسية.

كانت هناك دراسات أن بعض الأطفال تم تربيتهم في عائلات وكانت تجاربهم الأولى تجعلهم في اختلاف عن باقي مجتمعهم، وهو ما أثر على وعيهم السياسي والقيم المسيطرة عليهم. [٩٩]

وفي مصر كانت هناك دراسات أشارت إلى الثقافة السياسية بصورة أشمل. فللأستاذ الدكتور كمال المنوفي دراسة رائدة في مجال " التنشئة السياسية والثقافة السياسية " بعنوان "الثقافة السياسية للفلاحين : تحليل ميداني ودارسة ميدانية في قرية مصرية"[١٠٠]، وفي هذا الكتاب يتطرق إلى التنشئة السياسية بصفة عامة وليس بصفة خاصة على الأطفال. يتناول فيه الأستاذ الدكتور كمال المنوفي موضوعات متعددة مثل جهود ثورة يوليو ١٩٥٢ في مضمار تطوير الثقافة السياسية التقليدية وقضايا الهوية والولاء المحلي والولاء القومي.

وقد أكدت العديد من الدراسات أنه يتم تأهيل الطفل للمشاركة السياسية من خلال مؤسسات التنشئة السياسية المختلفة من خلال الأسرة أو المدارس من خلال المناهج أو كمشارك في اتحادات طلاب المدراس أو مفهوم جماعة الأقرانPeer influence أو من خلال وسائل الإعلام.[١٠١] يتأثر الطفل بصورة كبيرة بوالده ووالدته في آرائهم السياسية.

بالإضافة إلى ذلك أشارت بعض الدراسات إلى أهمية وسائل الإعلام التربوي داخل المدارس للتنشئة السياسية مثل الصحافة المدرسية والإذاعة والمناظرات ونماذج المحاكاة للبرلمانات على سبيل المثال وذلك لزيادة وعي الطلاب ومعارفهم فيما يتعلق بالشأن السياسي.[١٠٢]

وحول التنشئة السياسية للأطفال تحديداً يوجد كتاب بعنوان " سياسة حقوق والتمثيل الأطفال"،[١٠٣] يتناول المشاكل التي تواجه مشاركة الأطفال في التمثيل. لقد زاد اهتمام الأطفال في السنوات الآخيرة بشكل كبير بالسياسة العالمية.

من الهام الإشارة إلى ما الذي يتلقاه الأطفال في المدارس، فقد عني أستاذ الاجتماع روبرت دريبان بما يتلقاه الأطفال في المدارس من علوم ومعارف. في هذا الكتاب يتناول تطور الشخصية منذ الميلاد ووجودها مع الأسرة والمدرسة إلى أن تبدأ في العمل وتشارك في السياسة. فيتناول بالتحليل في هذا الكتاب المدرسة كنظام اجتماعي [١٠٤] .

فيما تركز دراسة إيميل هالر وسوندرا ثورسون المعنونة " التنشئة السياسية للأطفال وهيكل المدارس الابتدائية" على أهمية التنشئة السياسية للأطفال في المرحلة الابتدائية.هدف الدراسة هو الإشارة إلى الآليات التي يؤثر فيها الهيكل الاجتماعي للمدارس على التنشئة السياسية للأطفال بالتركيز على علاقات السلطة بين المدرس والطالب. تركز الدراسة على الآثار النفسية الاجتماعية على الطفل من هذا النظام وهي التي تؤثر بشكل كبير على تعلم الأطفال للاتجاهات والمفاهيم السياسية . كما تشكل أول تعامل للطفل مع أشخاص ذوي سلطة خارج نطاق الأسرة . ففي غاية الأهمية التركيز

في تعليم السياسة على الاهتمام بتدريس العلوم السياسية من خلال تدريس النظم السياسية والتاريخ السياسي والحكومات. هذا بالإضافة إلى تعزيز المواطنة الجيدة والسلوك القويم.[١٠٥]

في مصر ظهرت العديد من الكتابات فيما يتعلق بأهمية التنشئة السياسية والتعليم المدني وهو ما يتعلق بتعليم النشء الديمقراطية والمواطنة وتنمية حس الأطفال بالولاء والانتماء.[١٠٦]

وقد تم طرح عدة مقررات في النظام التعليمي المصري تتعلق بتعليم الأطفال في المدارس السياسة تحديداً في المرحلة الثانوية مثل مقرر التربية القومية وهو ما يسمى الآن مقرر التربية الوطنية ومقرر الجغرافيا السياسية.

فبإلقاء نظرة على مقرر التربية الوطنية والمشاركة السياسية في المجتمع المصري. ينقسم الكتاب إلى أربعة فصول. الفصل الأول : القانون والدستور يتناول الموضوعات التالية الأخلاق، القانون، العلاقة بين قواعد القانون ومبادىء الأخلاق وتعاليم الدين، الدستور المصري، أهمية الدستور والقانون، المحكمة الدستورية العليا. الفصل الثاني بعنوان "الديمقراطية" يتناول نشأة وتطور مفهوم الديمقراطية، خصائص الديمقراطية وأهمية الديمقراطية ومقومات الديمقراطية وصور الديمقراطية وتحديات تحقيق الديمقراطية. الفصل الثالث بعنوان " الأحزاب السياسية " يتناول مفهوم الحزب السياسي، شروط تأسيس الحزب السياسي، خصائص الأحزاب السياسية، أهداف الأحزاب السياسية ووظائف الأحزاب السياسية، الأحزاب السياسية في مصر (نشأتها وتطورها)، والفصل الرابع بعنوان "المشاركة السياسية" يتناول مفهوم المشاركة السياسية، خصائص المشاركة السياسية، دوافع المشاركة السياسية، الدستور والمشاركة السياسية، واقع المشاركة السياسية في المجتمع المصري، العملية الإنتخابية.[١٠٧]

هذا المنهج موجود فقط في مرحلة الثانوية العامة ولا يوجد مناهج لتعليم الأطفال مبادىء السياسة في المرحلة الابتدائية أو الإعدادية. فيمكن الإشارة إلى عدد من هذه المصطلحات والمفاهيم بصورة مبسطة للطلاب في المرحلة الإعدادية من خلال التعريف بمعنى السياسة والقانون والدستور والتنشئة السياسية والثقافة السياسية والديمقراطية والقيم السياسية كالعدالة والحرية والمساواة.

ونرى أن كثير من الأطفال يستقون معارفهم السياسية وقيمهم السياسية من الأسرة أو من المدرسة ووسائل الإعلام. ولكن زاد بشكل كبير استقاء المعلومات السياسية من وسائل التواصل الاجتماعي من خلال فيس بوك على سبيل المثال. ومن الخطورة أن الأطفال أيضاً يسقون كثيراً من معارفهم حالياً من خلال منصات الذكاء الاصطناعي مثل روبوت المحادثة **Chatgpt** وقد برز في الآونة الأخيرة أيضاً روبوت المحادثة الصيني الجديد **Deepseek**. وإن لم تظهر العديد من الدراسات حتى الآن لقياس مدى تأثر الأطفال المصريين بهذه المنصات ولكن من الملاحظة فقد زاد استخدام روبوت المحادثة لا شك.

كما من الضروري أن يتم إدماج التكنولوجيا بصورة أكبر في المناهج الدراسة حتى تكون المقررات الكترونية تشجع الطلاب على فهم المقررات التعليمية في مجال التنشئة السياسية مثل منهج التربية الوطنية الذي يُدرس للطلاب في المرحلة الثانوية. فيمكن أيضاً أن يتم تدريس موضوعات سياسية في إطار مقرر القيم الذي يدرس للمرحلة الابتدائية لكن بصورة تتناسب مع المرحلة السنية الأصغر وبصورة أكثر بساطة على أن تكون المقررات تفاعلية بشكل أكبر سواء في شكل صور أو حكايات بسيطة أو فيديوهات على منصة تعلم الكتروني.

توصيات الدراسة

وفي النهاية تقدم الدراسة عدد من التوصيات التي من شأنها تعزيز وترسيخ حقوق الطفل في مصر وبما يحقق المصلحة الفضلى للطفل وهي كالتالي :

- العمل على إنشاء أكاديمية وطنية للأطفال. تسعى لحث الأطفال على البحث العلمي وعلى تنمية قدراتهم المختلفة وحثهم على الابداع العلمي والفني.
- العمل على تطوير خطط الارتقاء بالمستوى الثقافي للطفل المصري بما يلائم المستحدثات التكنولوجية في التربية والتعليم.
- إنشاء مكتبة متنقلة خصيصاً للأطفال.
- التفكير في إعطاء أجازة للأباء للرعاية الأبوية **Paternity Leave** لأن رعاية الآباء لأبنائهم في غاية الأهمية. يكتفي بإعطاء الأب أجازة حتى يسجل المولود ويحصل على شهادة ميلاده. في الاتحاد الأوروبي تم إصدار قانون جديد من أجل إعطاء الأباء الرعاية الأبوية لأطفالهم.
- زيادة أشهر أجازة الوضع للنساء لكي يكون لهم قدرة أكبر على رعاية أبنائهن.
- العمل على تعزيز الاهتمام بتعليم الأطفال للفنون حيث تساعد الفنون على توسيع مدارك الأطفال مثال على ذلك تعزيز دور مركز تنمية المواهب بدار الأوبرا المصرية، وأيضاً المكتبات العامة التي تقدم ورش وتدريبات للأطفال، بالاضافة إلى التنسيق بين وزارة الثقافة ومنظمات المجتمع المدني إنطلاقاً من أهمية الشراكة من أجل تحقيق مستقبل أفضل لأطفال مصر.
- إن الحق في اللعب من الحقوق الأساسية للطفل والذي يتم تهميشه في كثير من الأحيان. وفي كل مرحلة سنية للطفل يوجد ألعاب كثيرة يمكن أن توسع من مداركه وتنمى قدراته.
- ينبغي البدء في برامج التنشئة السياسية للأطفال في المرحلة الابتدائية داخل المدرسة لأن في هذه المرحلة يتشكل جزء كبير من مدركات الأطفال. فالتعليم في الصغر كالنقش على الحجر.
- الاهتمام بتدريس الطلاب في المدارس مبادىء السياسة في المراحل الأولى من تعليمهم وليس فقط من خلال مناهج تعليمية في المرحلة الثانوية.
- يمكن تعزيز حقوق الطفل في التعليم بصورة كبيرة من خلال الاهتمام بزيادة قدرات المعلم في التدريس.

-ضرورة الاهتمام بإشراف الآباء على الأطفال أثناء لعب الألعاب الالكترونية لما لها من مخاطر عليهم.

-من الهام جداً فيما يتعلق بالتنشئة السياسية للأطفال التشجيع على المسابقات في المرحلة الابتدائية والإعدادية والثانوية للطلاب في مادة التربية الوطنية لتشجيعهم على معرفة تاريخ مصر.

-من الهام أيضاً التركيز على الأنشطة المختلفة داخل المدرسة والتي تراجع الاهتمام بها في الكثير من المدارس مثل التدبير المنزلي والنشاط الصناعي والزراعي والألعاب الرياضية من كرة قدم وسلة وجمباز.

-من الهام التركيز على التدريب الجيد للمدرسين ورفع مستواهم العلمي لأن ذلك يُسهم بشكل مباشر في ارتفاع المستوى العلمي للطلاب.

-الاهتمام بالطرق والوسائل الجديدة في التدريس وتفعيل المنصات الالكترونية لتكون متاحة للأطفال في كافة المدارس سواء الحكومية أو الخاصة أو الدولية.

هوامش الدراسة:

[1]) Christoph Knill, Jale Tosun (2020), **Public Policy : An Introduction**, (London : Bloomsbury Academic).

[٢]) سلوى شعراوي جمعة، **تحليل السياسات العامة في القرن الحادي والعشرين**، في : سلوى شعراوي جمعة (محرر)، (٢٠٠٤)، تحليل السياسات العامة في الوطن العربي، (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة)، ص ٢٩.

[٣]) المرجع السابق، ص ٣٨.

[٤]) كمال المنوفي، إسهامات كلية الاقتصاد في مجال دراسات السياسات العامة، في : سلوى شعراوي جمعة (محرر)، (٢٠٠٤)، **تحليل السياسات العامة في الوطن العربي**، (القاهرة : مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة)، ص ٢٥.

[5]) Lori Snyder Bennear and Cary Coglianese , Evaluating Environmental Policies , " (2004). Faculty Scholarship at Penn Law. 106. https://scholarship.law.upenn.edu/faculty_scholarship/106, p.29.

[6]) Alexander Hamilton (1966), **The Papers of Alexander Hamilton**, Harold C.Syrett et al. (ed.s) (New York and London: Columbia University Press).

[٧]) أحمد الرشيدي (٢٠٠٣)، **حقوق الإنسان : دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**، (القاهرة : مكتبة الشروق الدولية)، ص ٤٥.

[٨]) أحمد الرشيدي، **حقوق الإنسان**، مفاهيم، العدد ٢٤ السنة الثانية، ديسمبر ٢٠٠٦، (القاهرة : المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية)، ص ١٥.

[٩]) المرجع السابق، ص ١٦.

[١٠]) المرجع السابق، ص ١٨.

[١١]) المرجع السابق، ص ٢٨ .

[12]) Andrew Heywood (2004), **Political Theory : An Introduction** , Third Edition, (New York : Palgrave Macmillan) , pp. 189-191.

[13])Ibid., p. 191.

[14]) Ibid. , p. 191.

[١٥]) تعريف الطفل في القانون المصري، متاح على الرابط التالي :
https://hrightsstudies.sis.gov.eg/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A7%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%B1%D9%8A%D9%85%D8%A9/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-

%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84/
تاريخ الإطلاع : ١-٩-٢٠٢٤.
[١٦]) الأمم المتحدة، اتفاقية حقوق الطفل، https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child
٢٠ نوفمبر ١٩٨٩.
[١٧]) قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٦٠) لسنة ١٩٩٠، بشأن الموافقة على اتفاقية حقوق الطفل التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة بتاريخ ١٩٨٩/١١/٢٠،
https://sschr.gov.eg/media/4kxlfywj/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84.pdf
[١٨]) نزيه محمد الصادق المهدي ومعتز نزيه المهدي (٢٠٠٥)، **المدخل لدراسة القانون (نظرية الحق)**، (القاهرة : د. ن)، ص ٢٥٧.
[١٩]) المرجع السابق، ص ٢٦٨.
[٢٠]) معتز نزيه المهدى، ص ٢٦٩.
[٢١]) **القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية، الجريدة الرسمية، على الرابط التالي :**
https://manshurat.org/node/7358
[٢٢])**تعديل بعض أحكام قانون الجنسية المصرية بالقانون رقم ٢٨ لسنة ٢٠٢٣، على الرابط التالي :**
https://manshurat.org/content/tdyl-bd-hkm-qnwn-ljnsy-lmsry-blqnwn-rqm-28-lsn-2023
[٢٣]) قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بإصدار قانون الطفل والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨.
قانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ صدر في الجريدة الرسمية العدد ١٣ تابع في ٢٨ مارس سنة ١٩٩٦، وقد عدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ والذي صدر في الجريدة الرسمية العدد ٢٤ مكرر في ١٥ يونيو سنة ٢٠٠٨، والعدد ٢٨ في ١٠ يوليو سنة ٢٠٠٨.
[٢٤]) الدستور المصري ٢٠١٤،
https://www.presidency.eg/ar/%D9%85%D8%B5%D8%B1/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1/
[٢٥]) معتز نزيه المهدي، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٧٦-٢٧٨.
[26]) UN Convention on the Rights of the Child, Available at : https://www.ohchr.org/en/instruments-mechanisms/instruments/convention-rights-child, Access date : 2-9-2024.
[27]) Information Comissioner's Office, Best Interests of the Child, Available at : https://ico.org.uk/for-organisations/uk-gdpr-guidance-and-resources/childrens-information/childrens-code-guidance-and-resources/age-appropriate-design-a-code-of-practice-for-online-services/1-best-interests-of-the-child/, Access date :4-11-2024.
[28]) Nordic Welfare Center, Norway strengthens child rights in groundbreaking policy update, https://nordicwelfare.org/en/nyheter/norway-strengthens-child-rights-in-groundbreaking-policy-update/ , 22/11/2024.
[٢٩]) مشيرة محمود خطاب (٢٠١٠)، التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل : دراسة سياسية-قانونية مع التطبيق على مصر، **رسالة دكتوراه**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص ٢٣٩.
[30]) Bronagh Byrne and Laura Lundy (2019), Children's Rights-Based Childhood Policy: A Six 'P' Framework, **International Journal of Human Rights** , 23(3), 357-373.
[31]) Marta Mauras (2011), Public Policies and Child Rights: Entering the Third Decade of the Convention on the Rights of the Child, **The Annals of the American Academy of Political and Social Science**, Vol. 633, The Child as Citizen (January 2011), pp. 52-65.
[32]) Sara Rubinelli and Nicola Diviani (ed.s), Safeguarding Childhood in the Digital Age : The Imperative of Digital Health Literacy to Combat Sharenting Risks , **Rights of a Child Symposia** , Vol. 51, Available at : https://socialchangenyu.com/harbinger/safeguarding-childhood-in-the-digital-age-the-imperative-of-digital-health-literacy-to-combat-sharenting-risks/

[٣٣]) أماني عاطف (٢٠١٢)، **حقوق الطفل في التشريعات الوطنية والدولية : دراسة سياسية مقارنة في ضوء قانون الطفل المصري والاتفاقية الدولية لحقوق الطفل**، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

[٣٤]) هبة أحمد الرشيدي (٢٠١٠)، **حقوق الطفل في ضوء التشريعات المصرية والدولية**، (القاهرة : الهيئة العامة للاستعلامات).

[٣٥]) سماح فتحي أحمد حسين (٢٠١٠)، **دور الأمم المتحدة (اليونيسيف) في حماية حقوق الطفل في الفترة من ١٩٨٩ إلى ٢٠٠٧**، ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

[٣٦]) مشيرة محمود خطاب (٢٠١٠)، **التدابير العامة لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل : دراسة سياسية – قانونية مع التطبيق على مصر**، دكتوراه، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

[37]) Pier Giuseppe Monateri (Editor) (2014) , **Methods of Comparative Law**, (*Cheltenham :* Edward Elgar Publishing).

[38]) Jennifer Browne, Brian Coffey, Kay Cook, Sarah Meiklejohn, Claire Palermo, A guide to policy analysis as a research method, ***Health Promotion International,*** Volume 34, Issue 5, October 2019, pp. 1032–1044,

[٣٩]) جمهورية مصر العربية، المحكمة الدستورية العليا : الجزء السادس، الأحكام التي أصدرتها المحكمة من أول يوليو ١٩٩٣ حتى آخر يونيو ١٩٩٥، ص ٣٦.

[٤٠]) يونيسيف، تاريخ حقوق الطفل، على الرابط التالي :
https://www.unicef.org/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84
تاريخ الإطلاع : ٢-١٠-٢٠٢٤.

[٤١]) الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، على الرابط التالي :
https://www.un.org/ar/about-us/universal-declaration-of-human-rights
تاريخ الإطلاع : ١٠-٦-٢٠٢٤.

[٤٢]) يونيسيف، حقوق كل طفل، على الرابط التالي :
https://www.unicef.org/ar/%D8%AA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%AE-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84
تاريخ الإطلاع : ٢-١٠-٢٠٢٤.

[43]) Convention on the Rights of the Child Text, Available at : https://www.unicef.org/child-rights-convention/convention-text, Access date : 1-1-2024.

[44]) UNICEF, Frequently asked question on the UN Convention on the Rights of the Child, Available at : https://www.unicef.org/child-rights-convention/frequently-asked-questions, Access date : 2-10-2024.

[٤٥]) الأمم المتحدة، الاسكوا، تمييز متعدد الأشكال، على الرابط التالي :
https://www.unescwa.org/ar/sd-glossary/%D8%AA%D9%85%D9%8A%D9%8A%D8%B2%C2%A0%D9%85%D8%AA%D8%B9%D8%AF%D9%91%D8%AF%C2%A0%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84
٣-١٠-٢٠٢٤.

[٤٦]) الهيئة الوطنية للإعلام، الإحصاء : عدد الأطفال في مصر يسجل 39.5 مليون طفل، على الرابط التالي :
https://www.maspero.eg/economy/2023/11/20/736226/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A1-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%8A%D8%B3%D8%AC%D9%84-39.6-%D9%85%D9%84%D9%8A%D9%88%D9%86-%D8%B7%D9%81%D9%84

[47]) Theresa Stichick, Claude Bruderlein, Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research Children Facing Insecurity: New Strategies for Survival in a Global Era https://hhi.harvard.edu/files/humanitarianinitiative/files/childrenfacinginsecurity.pdf?m=1615495649 , Access date : 1-12-2023.

[48]) Zehra F. Arat , Analyzing Child Labor as a Human Rights Issue : Its causes, aggravating policies , and alternative proposals, **Human Rights Quarterly,** Vol.24, No.1, February 2002, p. 177-204.

[٤٩]) يونيسيف، اتفاقية حقوق الطفل، على الرابط التالي :
https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84
تاريخ الاطلاع : ٢-١٢-٢٠٢٣.

[٥٠]) حقوق الأطفال ولماذا هي مهمة،
https://www.unicef.org/ar/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84-%D9%88%D9%84%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D9%87%D9%8A-%D9%85%D9%87%D9%85%D8%A9/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84

[٥١]) اتفاقية حقوق الطفل الصادرة عن الأمم المتحدة،
https://www.unicef.org/ar/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84%E2%80%93%D9%86%D8%B3%D8%AE%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D8%AA%D9%81%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%84

[52]) UNDP, Human Development Report 1994 : New Dimensions of Human Security, Available at : https://hdr.undp.org/content/human-development-report-1994?gad_source=1&gclid=Cj0KCQiA4NWrBhD-ARIsAFCKwWswP2asgHjWEiJlpuaxjDmEdAZTUrACYVt0EN-YKzxxFVf6E7EvAgEaArgPEALw_wcB, Access : 1-12-2023.

[53]) United Nations, World's Child Day 20 November , Available at : https://www.un.org/en/observances/world-childrens-day, Access date : 1-9-2024.

[٥٤]) جمهورية مصر المتحدة، التقرير الموحد الجامع للتقارير الدورية الخامس والسادس والسابع بشأن اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل المقدم إلى لجنة حقوق الطفل عملا بالمادة ٤٤ من الاتفاقية،
https://sschr.gov.eg/media/wcej0tja/int_crc_inr_egy_6656_a-converted.pdf

[٥٥]) مشيرة محمود خطاب (٢٠١٠)، مرجع سبق ذكره.

[٥٦]) أماني عاطف سعد أحمد (٢٠١٢)، مرجع سبق ذكره.

[57]) Convention on the Rights of the Child: for every child, every right, Available at : https://www.unicef.org/child-rights-convention

[٥٨]) الدستور المصري ٢٠١٤، على الرابط التالي :
https://sis.gov.eg/UP/%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

[٥٩]) الدستور المصري ٢٠١٤، على الرابط التالي :
https://sis.gov.eg/UP/%D9%82%D9%88%D8%A7%D9%86%D9%8A%D9%86/%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D9%85%D9%87%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9.pdf

[٦٠]) تعديل بعض أحكام قانون الطفل بالقانون رقم ١٨٦ لسنة ٢٠٢٣،

https://manshurat.org/content/tdyl-bd-hkm-qnwn-ltfl-blqnwn-rqm-186-lsn-2023

[٦١]) المجلس القومي للطفولة والأمومة، https://nccm.gov.eg/

[٦٢]) اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان، حقوق الطفل.. إطلاق الاستراتيجية الوطنية للرعاية البديلة للأطفال والشباب في مصر، متاح على الرابط التالي :
https://sschr.gov.eg/media-page/news/%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D9%87_%D8%B7%D9%81%D9%84/
٥-٩-٢٠٢٤.

[٦٣]) الهيئة العامة للاستعلامات، الاستراتيجية الوطنية لتنمية الطفولة المبكرة، متاح على الرابط التالي :
https://www.sis.gov.eg/Story/271740/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%81%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A8%D9%83%D8%B1%D8%A9?lang=ar
٦ مارس ٢٠٢٤.

[٦٤]) للمزيد حول ذلك أنظر :
Harvard Kennedy School, Policy Memos, Available at :
https://shorensteincenter.org/wp-content/uploads/2012/07/HO_Herman_Policy-Memos_9_24_12.pdf

[٦٥]) محمد أسعد، تعرف على تعليمات متحف الأطفال بالمتحف المصري الكبير، مناسبة من سن ٦ إلى ١٢، موقع اليوم السابع.

[66]) Theresa Stichick, Claude Bruderlein, Harvard Program on Humanitarian Policy and Conflict Research Children Facing Insecurity: New Strategies for Survival in a Global Era
https://hhi.harvard.edu/files/humanitarianinitiative/files/childrenfacinginsecurity.pdf?m=1615495649 , Access date : 1-12-2023.

[67]) Zehra F. Arat , Analyzing Child Labor as a Human Rights Issue : Its causes, aggravating policies , and alternative proposals, **Human Rights Quarterly,** Vol.24, No.1, February 2002, p. 177-204.

[68]) Chuka Emezue (et. Als), Child Work and Child Labour : The Impact of Educational Policies and Programmes in Low and Middle Income Countries, Available at : https://www.unicef.org/innocenti/media/3901/file/UNICEF-Child-Work-Chid-Labour-2023.pdf, Access date : 3-8-2024, p. 40.

[٦٩]) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، المسح القومي لعمالة الأطفال (المنهجية وأهم النتائج) : مصر ٢٠١٠، على الرابط التالي :
https://www.capmas.gov.eg/Pages/StaticPages.aspx?page_id=5031

[70]) UNICEF, Child Protection, Available at :
https://www.unicef.org/egypt/child-protection

[٧١]) رئاسة الوزراء، وزير العمل : الدولة المصرية ماضية قدما نحو تنفيذ الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة في مصر،
https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/76233
١ يوليو ٢٠٢٤.

[72]) The American Association for the Child's Right to Play, https://ipausa.org/wp-content/uploads/2024/09/Its-a-Childs-Right-Policy-Brief.pdf

[73]) Jane Waters-Davies, Children's right to play, Available at :
https://uk.sagepub.com/sites/default/files/upm-assets/122734_book_item_122734.pdf, Access date : 13-9-2024.

[٧٤]) للمزيد حول ذلك أنظر :
– جمال حمدان (٢٠٠١)، **شخصية مصر**، (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب).
ميلاد حنا (٢٠٢٠)، **الأعمدة السابعة للشخصية المصرية**، (القاهرة : الهيئة العامة لقصور الثقافة)

[٧٨]) للمزيد حول ذلك أنظر :
– محمود أحمد عبد الله (٢٠١٧)، **السياسة الثقافية في مصر: المؤسسات والأهداف والمجالات الأساسية، القاهرة، مجلة أحوال مصرية، العدد ٦٥.**

– نايلة بدر الدين أبو غازي (١٩٨٤)، السياسات الثقافية في مصر في العقد الأول من الألفية الثالثة: دراسة تقويمية في ضوء المعايير الدولية للتنمية الثقافية، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

[٧٦]) ماذا يشغل رأس ثروت عكاشة ؟، **مجلة صباح الخير**، ١٥ سبتمبر ١٩٦٦.

[٧٧]) مركز تنمية المواهب، دار الأوبرا المصرية، متاح على الرابط التالي :
https://www.cairoopera.org/%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2-%D8%AA%D9%86%D9%85%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D9%87%D8%A8/
٢-٩-٢٠٢٤.

[٧٨]) آيات الأمين، عروض أفلام وورش للأطفال باحتفالية القومي للسينما بأعياد الطفولة بمكتبة مصر العامة، على الرابط التالي :
https://gate.ahram.org.eg/News/5038722.aspx ، ٢٤-١١-٢٠٢٤.

[٧٩]) المركز القومي لثقافة الطفل، متاح على الرابط التالي :
https://enccc.org/%d8%b9%d9%86-%d8%a7%d9%84%d9%85%d8%b1%d9%83%d8%b2/
تاريخ الإطلاع : ١٠-١٠-٢٠٢٤.

[٨٠]) معتز الشربيني، المكتبة المتنقلة تطلق عدداً من الفعاليات الثقافية والترفيهية للأطفال في رأس البر، متاح على الرابط التالي :
https://www.youm7.com/story/2023/8/22/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%83%D8%AA%D8%A8%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%84%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D9%84%D9%82-%D8%B9%D8%AF%D8%AF%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%81%D9%8A%D9%87%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D8%A8%D8%B1%D8%A3%D8%B3/6280126
٢٢ أغسطس ٢٠٢٣.

[٨١]) وزيرة الثقافة : ٧ محاور جديدة تحقق استراتيجية مصر ٢٠٣٠،
https://www.masrawy.com/news/news_egypt/details/2020/1/7/1701538/%D9%88%D8%B2%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AB%D9%82%D8%A7%D9%81%D8%A9-7-%D9%85%D8%AD%D8%A7%D9%88%D8%B1-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF%D8%A9-%D8%AA%D8%AD%D9%82%D9%82-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9-%D9%85%D8%B5%D8%B1-2030-
٧ يناير ٢٠٢٠.

[٨٢]) د.مي الابراشي منسق عام مبادرة الاثر لنا فى مصر جميلة اعداد همت سراج الدين و هبه يوسف ١٧فبراير٢٠١٦
https://www.youtube.com/watch?v=_97-O5KQatQ

[٨٣]) مبادرة الأثر لنا، https://atharlina.com/ar/about/

[٨٤]) موقع يدوية،
https://www.yadaweya.net/?fbclid=IwAR1CMBUF_Jq5uXAB9aGanzeZxxEAlHd2J0KQoJEPOIhR1s5U3Kuu7f6bZec

[٨٥]) عبد الفتاح حجاب، اتحاد الصناعات : مبادرة الحرفي المصري تحقق استراتيجية الدولة ٢٠٣٠، على الرابط التالي :
https://gate.ahram.org.eg/News/2499705.aspx
٥-١٠-٢٠٢٠.
للمزيد حول ذلك أنظر : مريم وحيد، إحياء الحرف التراثية وتنمية قرى الريف المصري، **أحوال مصرية**، العدد ٨٣، أكتوبر ٢٠٢١.

[٨٦]) جامعة الطفل، متاح على الرابط التالي : http://childuni.asrt.sci.eg/news-events/، تاريخ الإطلاع : ٩-٩-٢٠٢٤.

[٨٧]) للمزيد حول ذلك أنظر :
https://www.instagram.com/archkidslab/

[٨٨]) عبد الرحمن حبيب، الأزياء في مصر القديمة : ورشة عمل للأطفال مجانا، متاح على الرابط التالي :
https://www.youm7.com/story/2021/10/5/%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%A1-%D9%81%D9%89-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%AF%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D9%88%D8%B1%D8%B4%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%89-%D8%A8%D9%8A%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A7%D8%B1%D9%89/5482439
٥ أكتوبر ٢٠٢١.

[٨٩]) مقابلة مع النائب دكتور محمد شوقي وكيل لجنة الشئون الدستورية والتشريعية بمجلس الشيوخ، مقر مجلس الشيوخ المصري، ٥ يناير ٢٠٢٥.

[٩٠]) مقابلة مع النائبة دكتورة سماء سليمان وكيل لجنة العلاقات الخارجية والعربية والإفريقية بمجلس الشيوخ المصري، مقر مجلس الشيوخ المصري، ٥ يناير ٢٠٢٥

[91]) Richard G. Niemi and Barbara I. Sobieszek, Political Socialization, **Annual Review of Sociology**, Vol. 3 (1977), pp. 209-233

[92]) Gabriel Almond and Sydney Verba (1989), The Civic culture : Political Attitudes and Democracy in Five Nations , (California : Sage publications)

[93]) Laura Stoker and Jackie Bass, Political Socialization: Ongoing Questions and New Directions. George C. Edwards (ed.) et al. (2011). **The Oxford Handbook of American Public Opinion and the Media ,** (Oxford : Oxford University Press).

[94]) Wilfried Lignier and Julie Pagis, (2017), "Left" vs. "Right": How French Children Reconstruct the Political Field. **American Behavioral Scientist**, 61(2), 167-185. https://doi.org/10.1177/0002764216689120

[95]) Judith Lazar, Adolescents and Politics in France**,** ***International Social Science Journal***, v37 n4 p541-48 1985

[96]) Stine Johansen Utler (2021), Political education of young children: teacher descriptions of social studies teaching for children in 1st–4th grade in Norwegian primary school, **Journal of Social Science Education**, Vol. 20(3) 102-129, Available at : https://files.eric.ed.gov/fulltext/EJ1319360.pdf , pp. 102-105

[97]) Ibid., p.123.

[98]) Ibid., p.120.

[99]) Iain Mclean and Alistair Mcmilan (ed.s (2009), **The Concise Oxford Dictionary of Politics** (3rd edition), (Oxford : Oxford University Press).

[١٠٠]) كمال المنوفي (١٩٨٠)، **الثقافة السياسية للفلاحين المصريين : تحليل نظري ودراسة ميدانية في قرية مصرية**، (القاهرة: دار ابن خلدون).

[١٠١]) محمد السيد مصطفى حسنة عوض (٢٠٠٦)، دور مؤسسات التنشئة في تشكيل الاتجاهات السياسية : دراسة مقارنة، **رسالة دكتوراه**، (القاهرة : جامعة عين شمس، معهد الدراسات العليا للطفولة).

[١٠٢]) هاني البطل ومحمد فاروق وشيماء المالكي، دور أنشطة الإعلام التربوي في التنشئة السياسية لدى طلاب المراحل الإعدادية – دراسة ميدانية، **مجلة التربية النوعية**، العدد الثالث عشر، يناير ٢٠٢١.

[103]) Bengdt Sandin et al. (ed. s) (2023) , **The Politics of Children Rights and Representation**, (New York : Palgrave Macmillan), Available at : https://link.springer.com/book/10.1007/978-3-031-04480-9

[104]) Robert Dreeben, **On What is Learned at school**, (New York: Percheron Press/Eliot Werner Publications).

[105]) Emil Haller and Sondra J. Thorson (1970), The Political Socialization of Children and the structure of Elementary School, Available at : https://link.springer.com/article/10.1007/BF02214675, Access date : 20/10/2024.

[١٠٦]) ضاحى حمدان محمد أحمد، فعالية برامج التعليم المدني في تنمية الأمن الفكرى لدى الشباب دراسة تقويمية من منظور طريقة تنظيم المجتمع، **المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية : دراسات وبحوث تطبيقية**، يونيو ٢٠٢٢، العدد ١.

[١٠٣]) مصطفى حسن النشار وأخرون (٢٠١٩-٢٠٢٠)، **التربية الوطنية : المشاركة السياسية في المجتمع المصري (الصف الثالث الثانوي)**، جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، الإدارة المركزية لشئون الكتب.